مشكلات صادرات الغزل والنسيج المصرى
تحليل جغرافى ميدانى

أ.د. محمد عبدالقادر عبدالحميد شنيشن

أستاذ الجغرافية ووكيل كلية الآداب ، جامعة دمنهور

هبه عزاز عبدالغنى الطويل

مدرس مادة ثان ، بكلية الآداب ، جامعة دمنهور

مشكلات صادرات الغزل والنسيج المصري
تحليل جغرافى ميدانى

أ.د. محمد عبدالقادر عبدالحميد شنيشن*

هبه عزاز عبدالغنى الطويل**

ملخص

يعالج البحث التحليل الجغرافى لمشكلات صادرات الغزل والنسيج القطنى المصرى من خلال دراسة المشكلات وأسبابها ووضع مقترحات لحلها ، وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج نجملها فيما يلى :

– حصر المشكلات فى خمس مجموعات رئيسة ، أولاها مرتبطة بالإنتاج وثانيتها بالنقل ، وثالثتها بالتسويق ، ورابعتها بالسياسة الحكوميةوالرقابية وخامستها بالمشكلات السياسية .

– تصدر عدم توافر المادة الخام المحلية ، وانخفاض جودتها ، وارتفاع أسعارها ونقص العمالة الفنية والمغالاه فى أجورها المشكلات المرتبطة بالإنتاج كافة .
– تعد كثرة الإجراءات وتكدس البضائع فى الموانئ من أهم مشكلات تصدير الغزول والمنسوجات القطنية المرتبطة بالنقل .

– يمثل انخفاض جودة المنتج المعد للتصدير، واقتصار وسائل الترويج على المعارض غير المنتظمة ومواقع الإنترنت ، وعدم توافر قاعدة معلومات متكاملة للمصدر المصرى عن اتجاهات المستهلكين وأذواقهم ، وحجم وطبيعة الطلب أهم المشكلات التسويقية.

---

* أستاذ الجغرافية ووكيل كلية الآداب ، جامعة دمنهور .

** مدرس مادة ثان ، بكلية الآداب ، جامعة دمنهور .

– تعـــد كثـــرة تعـــديل القـــوانين واللـــوائح وتضـــارب القـــرارات المنظمـــة للتصـــدير ، وعـــدم وضـــوح السياســـة التصـــديرية ، والقيـــود الحكوميـــة علـــى تســـعير الصـــادرات ، إضـــافة إلـــى القيـــود الجمركيـــة وغيـــر الجمركية من المشكلات المهمة المرتبطة بالسياسة الحكومية .

– تعـــدد هيئـــات الإشـــراف والرقابـــة علـــى الصـــادرات فـــى مصـــر ، مـــع ملاحظـــة عـــدم اســـتطاعة الأجهـــزة الرقابيـــة فـــى الدولـــة أن تحـــول دون تصـــدير الســـلع الرديئـــة غيـــر المطابقـــة للمواصـــفات القياســـية التـــى تسئ إلى سمعة الإنتاج المصرى .

مقدمة

تلعب التجارة الخارجية دوراً حيوياً فى اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، ولقد كانت احتياجات المجتمعات البشرية فى الماضى محدودة ؛ وتنحصر فيما يستطيعون إنتاجه فى نطاق موارد بيئتهم الطبيعية ، وبزيادة عدد السكان وقيام الثورة الصناعية وما تلاها من تقدم تقنى وضخامة الإنتاج ، وتحسن طرق النقل ووسائله ، والتخصص فى الإنتاج ، كل ذلك أدى إلى تعاظم أهمية التجارة الخارجية ، خاصة فى القرن العشرين ، إذ بات التصدير عنصراً مهماً لتحقيق التنمية الاقتصادية باعتباره أحد المكونات الرئيسة لحصيلة الدولة من النقد الأجنبى اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية وسبيل إصلاح الاختلال فى الميزان التجارى (حازم توفيق الزنفلى ، ٢٠٠٥ : ١) .

وقد زادت أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد المصرى ، إذ تعد أحد دعائمه ، منذ بداية عقد سبعينيات القرن العشرين ، وتعد الغزول والمنسوجات القطنية من أهم المجموعات السلعية التصديرية المصرية من حيث مقدار ما تضيفه للميزان التجارى المصرى ، حيث تبلغ قيمتها (١٨٨٢,٥٥٠) مليون دولار ، تشكل ١١,١ ٪ من جملة الصادرات الصناعية المصرية ، ٦,٩ ٪ من جملة الصادرات المصرية عام ٢٠١٠ ، كما أنها تعد من أقدم الصناعات فى مصر ، وأكثرها انتشاراً ، حيث يرجع إنشاء أول مصنع ميكانيكى لغزل القطن ونسجه بآلات قديمة مستوردة فى مدينة الإسكندرية عام ١٨٩٩ ، وفى عام ١٩٢٧ كانت البداية الحقيقية للصناعات النسيجية ، مع تأسيس شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى والتى ظهرت باكورة إنتاجها عام ١٩٣٠ ، فكانت بمثابة نقطة تحول للصناعة النسيجية بمصر كما حرك ذلك روح المنافسة عند شركة الغزل الأهلية التى كانت قائمة فى ذلك الحين (صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج ، النشرة الربع سنوية : ٥ – ٦) .

تعد صادرات الغزول القطنية من أهم أنواع صادرات المنتجات الصناعية القطنية ، إذ يستحوذ قطاع الغزل على ما يقرب من ثلاثة أرباع استثمارات القطاع العام فى صناعة الغزل خلال الفترة من (١٩٨٧ – ١٩٩٢) مقابل ١٢٪ فقط لقطاع النسيج (chemonics international,1993, p11-35) .

وقد شهدت المنتجات الصناعية القطنية المصرية من الغزل والنسيج العديد من المشكلات خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين ، مما انعكس أثره على تراجع كمية صادرات الغزل والنسيج بنسبة (١١,٦٪ ، ٥٠,٢ ٪) لكل منهما على الترتيب خلال الفترة بين عامى ١٩٩٠ ، ٢٠١٠ ، وعلى ذلك فقدت مصر العديد من أسواقها المستوردة لهذه المنتجات .

تحديد منطقة الدراسة :

تمتد جمهورية مصر العربية بين دائرتى عرض (٢٢" ، ٣٦/ ٣١°) شمالاً ، بين خطى طول (٢٥° ، ٣٧°) شرقاً ، بمساحة تزيد على مليون كم٢، وهى على ذلك تقع فى الركن الشمالى الشرقى من قارة أفريقيا ، وغربى آسيا ، فهى دولة أفروآسيوية ، ولهذا الموقع أهميته ، إذ تقع على الطرق الرئيسة للنقل والتجارة بين غربى أوروبا وعالم المحيط الأطلنطى من ناحية ، وجنوبى آسيا وشرقها وعالم المحيطين الهندى والهادى من ناحية أخرى ، مما سهل علاقتها التجارية بمختلف جهات العالم ، خاصة فى ظل تحكمها فى قناة السويس ، التى تعد أهم مجرى ملاحى بحرى يربط بين الشرق والغرب .

المشكلة البحثية :

تعرضت صادرات الغزول والمنسوجات القطنية المصرية ، منذ بداية تسعينيات القرن العشرين للانخفاض الملحوظ ، إذ انخفضت بنسبة (٢٧ ٪ ، ٦٤,٤ ٪) لكل منهماعلى الترتيب خلال الفترة من عام ١٩٩٠ – ٢٠١٠ ، بل تعدى الأمر إلى انخفاض قدرتها التنافسية فى الأسواق

المحلية ، خاصة مع اشتداد حدة المنافسة من دول جنوبى آسيا مثل الهند وباكستان ، وجنوبها الشرقى مثل أندونيسيا ، وشرقها مثل الصين وتايوان ، وهى الأسباب نفسها التى دفعت الباحثين لاختيار صادرات الغزول والمنسوجات القطنية المصرية موضوعًا لهذا البحث .

الدراسات السابقة :

يعد استعراض الدراسات السابقة وثيقة الصلة ، أو المرتبطة بموضوع الدراسة نقطة بداية لازمة وضرورية لبدء البحث العلمى السليم ، للوقوف على ماتوصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج وتوصيات ، والاستفادة منها فى الدراسة الحالية .

ويمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى جغرافية وغير جغرافية على النحو التالى :

دراسات جغرافية :

تتصف الدراسات فى مجال جغرافية التجارة بالندرة مقارنة ببقية أفرع الجغرافية الاقتصادية ، منها دراسات :

– محمد خميس الزوكة عام ١٩٧٥[١] بعنوان اتجاهات التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية ، وقد اهتمت بتحليل حجم التجارة الخارجية ، والتركيب السلعى للصادرات والواردات ، إضافة إلى التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية المصرية .

– محمد عبدالله صالح عام ١٩٩٦ [٢] للتجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية ، حيث استعرض تأثير النمو السكانى فى التجارة الخارجية

---

[١] محمد خميس الزوكة (١٩٧٥) : اتجاهات التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية ، المجلة العربية الجغرافية ، العدد الثامن ، القاهرة .

[٢] محمد عبدالله صالح (١٩٩٦) : التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية – دراسة فى الجغرافية الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس .

للمملكة والسياسات المؤثرة فى مسار التجارة الخارجية ، والاتفاقيات مع الدول الأخرى ، إضافة إلى منافذ نقل التجارة الخارجية وطرقه ، والتركيب السلعى للصادرات والواردات والتوزيع الجغرافى لهما .

– محمد عبدالقادر عبدالحميد شنيشن عام ٢٠٠٠ [١] بعنوان صادرات القطن الخام المصرى من منظور جغرافى ، وقد تناولت تطور صادرات القطن الخام المصرى ، والعوامل المؤثرة فى صادراته ، وتوزيعها الجغرافى ، إضافة إلى التنبؤ بمستقبله .

– محمد عبدالقادر عبدالحميد شنيشن عام ٢٠٠٥ [٢] لواردات مصر من القمح ، وقد اشتملت على تطور واردات مصر من القمح ، والعوامل المؤثرة فيها ، وأهم الأسواق المصدرة للقمح إلى مصر ، إضافة إلى مستقبل واردات مصر من القمح .

– أحمد عبدالمولى عيسى عام ٢٠٠٦ [٣] لصادرات القطن المصرية من خلال تحليل تطور صادرات القطن المصرية ، وضوابطها والمركب السلعى وتوزيعها الجغرافى ، إضافة إلى مشكلاتها وإمكانية تنميتها .

– هالة محمد أبوالعنين متولى عام ٢٠٠٧ [٤] لجغرافية التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية ، حيث عرضت تطور حجم التجارة الخارجية

---

[١] محمد عبدالقادر عبد الحميد شنيشن (٢٠٠٠) : صادرات القطن الخام المصرى من منظور جغرافى ، ندوة أ.د سليمان حزين ، ٢٦ يوليو ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .

[٢] محمد عبدالقادر عبدالحميد شنيشن (٢٠٠٥) : التقييم الجغرافى لواردات مصر من القمح ، دورية الإنسانيات ، كلية الآداب فرع دمنهور ، جامعة الإسكندرية ، العدد الثانى والعشرون .

[٣] أحمد عبدالمولى عيسى (٢٠٠٦) : صادرات القطن المصرية – دراسة فى جغرافية التجارة ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة طنطا .

لمصر والعوامل المؤثرة فيها ومنافذ التصدير والتوزيع الجغرافى للصادرات والواردات ، إضافة إلى إبراز المعوقات ووضع بعض الحلول لها .

– طلعت عبد الحميد أحمد عبدالعاطى عام ٢٠٠٨ [١]، حيث درس حركة التجارة بين مصر والدول العربية فى العصور القديمة والوسطى والحديثة ، والعوامل المؤثرة فيها ، وتوزيعها الجغرافى وتركيبها النوعى ، إضافة إلى إمكانات تنميتها .

دراسات غير جغرافية :

تتعدد الدراسات غيرالجغرافية فى مجال التجارة الخارجية منذ منتصف القرن العشرين ، خاصة من الغزل والنسيج [٢]

أهداف البحث :

ترمى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فى تحديد المشكلات الرئيسة التى تتعرض لها صادرات مصر من الغزول والمنسوجات القطنية ، للوقوف على أسبابها ومحاولة وضع حلول مقترحة لها .

---

[١] طلعت عبدالحميد أحمد عبدالعاطى (٢٠٠٨) : حركة التجارة بين مصر والدول العربية – دراسة فى الجغرافية الاقتصادية ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التربية ،جامعة عين شمس .

[٢] منها دراسات :

– لورنس كلاين (١٩٩٩) : منظمة التجارة العالمة والاقتصاد الدولى ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبى .

– معهد التخطيط القومى (٢٠٠٦) : السوق المصرية للغزول ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٩٥) ، يونية .

– وفاء محمد مصيلحى (٢٠٠٨) : صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة فى مصر فى ظل العولمة – التحديات والمشكلات والتوجهات الاستراتيجية لتحسين القدرات ، معهد التخطيط القومى سلسلة مذكرات خارجية رقم (١٦٣٧) .

مناهج الدراسة وأساليبها :

يعد المنهج الموضوعى المنهج الرئيس الذى اعتمدت عليه الدراسة ، وكذلك المنهج التحليلى ، وقد استعانا الباحثين بعدة أساليب منها الكمى والخرائطى فى تحليل ظاهرات موضوع الدراسة وتفسيرها ، ونظم المعلومات الجغرافية " GIS " فى إنتاج الخرائط بواسطة برنامج " Arc GIS " ، إضافة إلى استخدام برنامج " Photoshop " فى إخراج مجموعة من الخرائط .

أما أسلوب الدراسة الميدانية : فقد تم إجراء دراسة ميدانية على مجموعة من الشركات المنتجة والمصدرة للغزل والنسيج ؛ للوقوف على أهم المشكلات التى تواجه تلك الشركات ومحاولة وضع حلول مناسبة لها ، وعلى ذلك تم تصميم نموذج استبيان (ملحق ١) بلغت أعداده ٤٢ نموذج ، تم توزيعه على ٢١ شركة* من شركات إنتاج الغزول والمنسوجات القطنية وتصديرها ، تشكل (٦١,٨ ٪ ، ٥٩,١٪) من جملة هذه الشركات على الترتيب ، خلال الفترة من سبتمبر / ديسمبر عام ٢٠١٣ ، منها ٢٥ نموذج خاص بالغزول ، ١٧ نموذج خاص بالمنسوجات ، جميعها نماذج صحيحة .

صعوبات البحث :

واجها الباحثين العديد من الصعوبات منها :

* تتمثل فى شركات منتجه للغزول وهى إسكندرية ، ومصر شبين الكوم و ديب إيجبت ، وبرج العرب ، وسيكتور ، ومصر إيران ، وألكان مناعى ، والنيل القابضة ، وشركات منتجة للغزول والمنسوجات وهى الأهلية ، و العربية وبوليفار ، ومصر الوسطى ، والسيوف ، ودمياط ، والعامرية ، ومصر المحلة ، ومصر كفر الدوار ، ومصر حلوان ، وستيا ، والدقهلية ، والدلتا ، والشرقية بالزقازيق ، وجيزة ، مع ملاحظة أنه تم توزيع نموذج استبيان للغزل وللنسيج كل منهما على حده فى كل شركات العينة .

– تعدد مصادر جمع البيانات ، مما أدى إلى حدوث كثير من التضارب بها من مصادرها المختلفة ، إضافة إلى عدم دقة بعضها ، وتم التغلب عليها بتثبيت المصدر ، مع الإشارة إليه .

– صعوبة الحصول على البيانات من بعض الهيئات والمؤسسات المختلفة مثل هيئة الرقابة على الصادرات والواردات ، والشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج .

– عدم توافر مراجع مستقلة خاصة بصادرات الغزل والنسيج المصرى .

– تداخل المنتجات الصناعية القطنية فى بعض الأحيان فنيًا أو تجاريًا ، مما يجعل من الصعب فى بعض الأحيان التعرف عليها وفك التشابك القائم بينها .

– عدم توافر بيانات عن صادرات الغزل والنسيج العالمية فى أى من الهيئات والمؤسسات الحكومية المصرية ، بصورة فردية أو مجمعة ، مما اضطر الباحثين للدخول على موقع الأمم المتحدة لاستخراج تلك البيانات وفرزها وتجميعها فى الصورة التى يتم من خلالها تحليلها وتفسيرها ومقارنتها ببيانات صادرات الغزل والنسيج القطنى المصرى .

ولتحقيق أهداف الدراسة تم التركيز على النقاط الرئيسة التالية :

– المشكلات المرتبطة بالإنتاج .

– مشكلات النقل .

– مشكلات التسويق .

– مشكلات خاصة بالسياسة الحكومية والرقابية .

– مشكلات سياسية .

أولا : المشكلات المرتبطة بالإنتاج

وبالاستعانة بالدراسة الميدانية يمكن تقسيم مشكلات الإنتاج إلى تسع مشكلات على النحو التالى (جدول ١، شكل ١) :

١ – عدم توافر المادة الخام المحلية وقلة جودتها وارتفاع أسعارها:

جاءت المشكلات المتعلقة بالمادة الخام المحلية فى مقدمة المشكلات الإنتاجية ، حيث يعانى منها جميع عينة الشركات ، فيعزى عدم توافر المادة الخام إلى انكماش المساحة المزروعة بالقطن ؛ حيث تراجعت من (٦٥٦,٦) ألف فدان عام ٢٠٠٥ إلى (٣٦٩,١) ألف فدان عام ٢٠١٠

(FAO,YearBook,2003,variousissuaes) بنسبة انخفاض ٤٣,٨ ٪ ، وسبب ذلك عزوف الفلاحين عن زراعة القطن ، واتجاه الكثير منهم لزراعة محاصيل أكثر ربحية مثل الخضر، أو زراعة محاصيل غذائية شتوية مثل القمح الذى يتزامن مع القطن بالأرض حوالى شهرين ، أو صيفية مثل الذرة والأرز . وقد أدى انكماش المساحة المزروعة إلى تراجع الإنتاج من (٢٠٢ ألف طن) عام ٢٠٠٥ ، إلى (١٣٧ ألف طن) عام ٢٠١٠ (وزارة الزراعة ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، سنوات مختلفة) بنسبة انخفاض ٣٢,٢٪ .

ويعانى القطن المصرى من انخفاض مستوى جودته فى الآونه الأخيرة ، ويرجع ذلك إلى خلط الأصناف خلال عمليات الزراعة أو الجنى أو الحلج ، مما يؤثر فى جودة الغزل ، ومن ثم جودة المنسوجات والملابس ، إضافة إلى إحداث الكثير من الأعطال أثناء عملية التصنيع ، ومراحل التجهيز والتحضير ، ويؤثر كذلك الإهمال فى عملية جنى القطن

جدول (١) نسب مشكلات صادرات الغزل والنسيج القطنى المصرى المتعلقة بالإنتاج وفقًا لنوع القطاع عام ٢٠١٣

القطاع	عدم توافر المادة الخام المحلية وقلة جودتها وارتفاع أسعارها	ارتفاع تكاليف الإنتاج لمستوى غير تنافسى			نقص العمالة الفنية والمغلاة فى أجورها		قدم الآلات والمعدات وارتفاع نسبة الفقد		تحديد الأسعار		عدم توافر الطاقة وارتفاع أسعارها		عدم توافر السيولة النقدية		عدم توافرمراكز التدريب وصعوبة ممارسة الأعمال الإدارية		عدم التوسع بشراء أراضى أو بناء مصانع		مشكلات أخرى	
	% من جملة عينة الشركات	% من جملة القطاع	% من جملة عينة الشركات	% من جملة القطاع	% من جملة عينة الشركات	% من جملة القطاع	% من جملة عينة الشركات	% من جملة القطاع	% من جملة عينة الشركات	% من جملة القطاع	% من جملة عينة الشركات	% من جملة القطاع	% من جملة عينة الشركات	% من جملة القطاع	% من جملة عينة الشركات	% من جملة القطاع	% من جملة عينة الشركات	% من جملة القطاع	% من جملة عينة الشركات	% من جملة القطاع
العام	٥٢,٤	١٠٠	٥٢,٤	١٠٠	٤٧,٦	٩٠,٩	٥٢,٤	١٠٠	٣٨,١	٧٢,٧	٢٣,٨	٤٥,٦	٣٨,١	٧٢,٧	٢٣,٨	٤٥,٦	٠	٠	٩,٥	١٨,٢
الخاص	٢٨,٦	١٠٠	١٩	٦٦,٧	١٩	٦٦,٧	٤,٨	١٦,٧	١٤,٣	٥٠	٩,٥	٣٣,٣	٤,٨	١٦,٧	٩,٥	٣٣,٣	٩,٥	٣٣,٣	٠	٠
الاستثماى	١٩	١٠٠	١٤,٣	٧٥	١٩	١٠٠	٩,٥	٥٠	٩,٥	٥٠	١٤,٣	٧٥	٤,٨	٢٥	٩,٥	٥٠	٩,٥	٥٠	٤,٨	٢٥
الجملة	١٠٠	–	٨٥,٧	–	٨٥,٧	–	٦٦,٧	–	٦١,٩	–	٤٧,٦	–	٤٧,٦	–	٤٢,٩	–	١٩	–	١٤,٣	–

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية

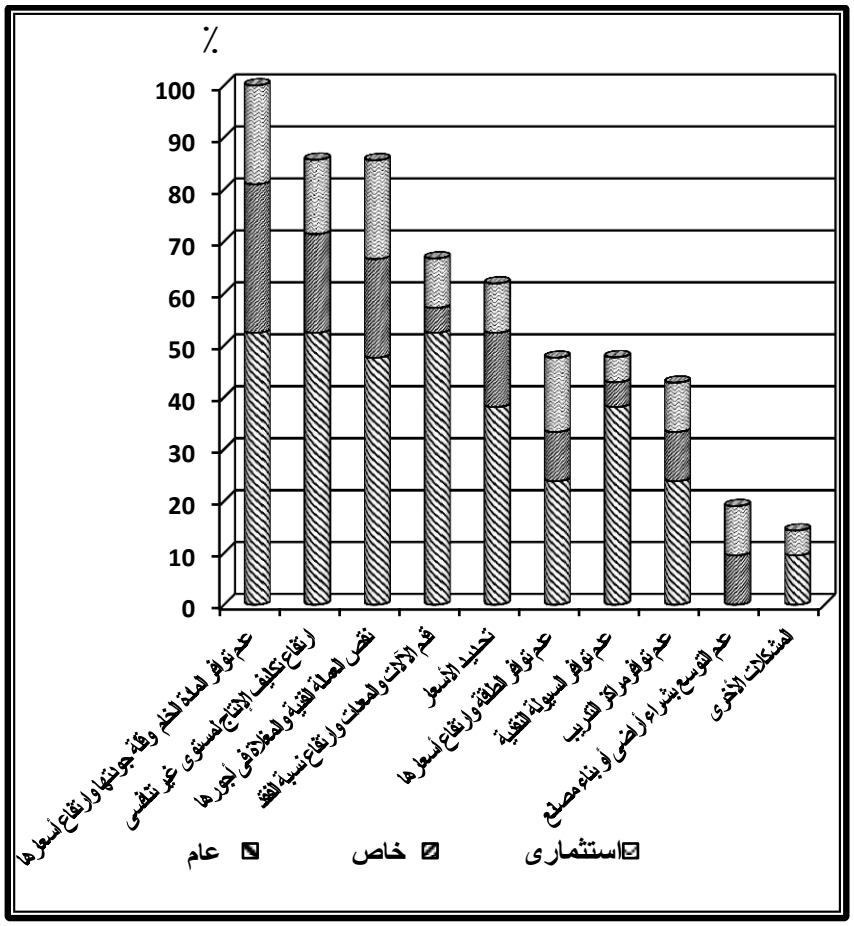

المصدر : جدول (١) .

شكل (١) نسب مشكلات صادرات الغزل والنسيج القطنى المصرى المتعلقة بالإنتاج وفقاً لنوع القطاع عام ٢٠١٣

، خاصة فيما يتم جنيه فى فترة الصباح وعدم تركه ليجف ، وتعرض القطن للتلوث بالشوائب والشعيرات والمواد الغريبة يؤدى إلى ظهور العيوب فى المراحل التالية ، خاصة الغزل ، مما يحمل صناعة الغزول بالنتائج السلبية ، إذ يتم إنتاج غزول لا تتوافر بها شروط الجودة المطلوبة لصناعة النسيج ، أو يُضطر إلى إجراء عمليات صناعية إضافية لتجنب هذه العيوب (السوق المصرية للغزول ، ٢٠٠٦ : ١٠٩)

وقد كشفت الدراسة الميدانية ارتفاع أسعار المادة الخام المحلية ، وسبب ذلك احتياج زراعة القطن إلى عمالة كثيفة لأداء العمليات الزراعية و جنيه ، إضافة إلى ارتفاع مستلزمات الإنتاج التى خضعت لتفاعل عوامل العرض والطلب دون تفعيل قانون حماية المستهلك ، وضعف منافسة الجمعيات الزراعية وبنك التنمية أمام سطوة القطاع الخاص ، وكذلكارتفاع إيجار الأرض الزراعية ، وتأخير زراعة القطن عن مواعيده المحددة للاستفادة من زراعة البرسيم لتعويض انخفاض العائد من القطن، وتحميله بالبصل والثوم ، مما يتسبب فى انتشار الحشرات ، ومحاولة مقاومتها ، كل ذلك أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج ، وبيعه للمغازل المصرية بأسعار مرتفعة ، ومن ثم ارتفاع أسعار الغزول المنتجة ، وكذلك أسعار المنسوجات .

ومن الطبيعى انتشار هذه المشكلات بين شركات القطاع العام ، حيث يعانى منها أكثر من نصف حجم عينة الشركات قيد الدراسة ، يليها القطاع الخاص بما يزيد على ربع حجم العينة ، ثم القطاع الاستثمارى بنحو الخمس ، ويفسر انخفاض النسبة بالقطاعين الآخرين لاتجاهِهُما لاستيراد المادة

الخام من الخارج بنظام السماح المؤقت بأسعار أقل مقارنة بمثيلتها المحلية ، ويمكن التغلب على تلك المشكلة من خلال زراعة أصناف عالية الجودة ذات إنتاجية مرتفعة ، وتشجيع الفلاح على زراعته بضمان مستوى ربح مناسب ، وفرض ضريبة إغراق على الأقطان المستوردة من الخارج .

٢ – ارتفاع تكاليف الإنتاج لمستوى غير تنافسى :

تعانى ٨٥,٧٪ من عينة الشركات المصرية المصدرة للغزل والنسيج القطنى المصرى من مشكلة ارتفاع تكاليف الإنتاج ، فى الوقت الذى تتصف فيه منتجات الدول المنافسة بانخفاض أسعارها بنسب تتراوح بين ٣٠ ، ٥٠ ٪ مقارنة بالسعر المصرى ، مما يؤدى إلى ضعف القدرة التنافسية للصادرات المصرية من تلك المنتجات. ويرجع ذلك إلى تحميل الإنتاج أعباء مالية من خلال فرض رسوم جمركية على السلع ، وعلى الخامات ومستلزمات الإنتاج وفرض ضريبة مبيعات ورسوم خدمات ، يضاف إلى ذلك ارتفاع أسعار الطاقة بالنسبة للوحدات الإنتاجية ، الأمر الذى يؤدى إلى ارتفاع تكلفة المنتجات ويضعف قدرتها التنافسية ، وتواجه جميع عينة شركات القطاع العام تلك المشكلة ، وثلاثة أرباع عينة شركات القطاع الاستثمارى ، وحوالى ثلثى عينة شركات القطاع الخاص ، ومن ثم فإن تلك المشكلة لاتقتصر على قطاع بعينه وإنما تنتشر فى القطاعات كافة ، ويمكن التقليل من حدة تلك المشكلة من خلال الإعفاءات الجمركية على الواردات من بعض مستلزمات الإنتاج ، أوالسماح للمصدر باسترداد القيمة

الجمركية السابق دفعها على المدخلات المستوردة للسلع المصدرة ، وتخفيض ضريبة المبيعات على السلع بما يتناسب مع الحجم التصديرى للشركة ، وتطوير خطوط الإنتاج .

٣ – نقص العمالة الفنية والمغلاه فى أجورها :

تعانى منها حوالى ٨٥,٧٪ من جملة حجم عينة الشركات ، وقد نجمت تلك المشكلة عن هجرة بعض أهل الخبرة والعمالة المدربة من الكفاءات الفنية المتخصصة للعمل بالخارج ، وهروب معظمهم للعمل بشركات القطاعين الخاص والاستثمارى ، حيث تُدر عائداً أكبر ، لذلك تعانى شركات القطاع العام منها بنسبة ٤٧,٦٪ من جملة عينة الشركات . بل ترتفع لتضم ٩٠,٩٪ من جملة عينة شركات القطاع العام ، يليها شركات القطاع الاستثمارى، حيث يعانى منها جميع عينة شركاته ، ثم القطاع الخاص بنحو خمس جملة عينة الشركات ، تشكل ثلثى جملة عينة شركاته ، ويفسر انخفاض نسبة نقص العمالة الفنية فى القطاع الخاص توفر مراكز للتدريب لرفع كفاءة العمال ، ويمكن حل تلك المشكلة عن طريق تأهيل الكوادر الفنية من خلال الاهتمام بالتعليم المهنى والجامعى لتخريج كوادر فنية ذات تدريب عال وتأهيلها حتى تستطيع القيام بنهضة صناعية وتكنولوجية تنعكس إيجابياً على جودة المنتجات المصدرة ، وذلك من خلال إنشاء أقسام للمنسوجات بالمدارس الثانوية الصناعية ، لتخريج فنيين فى التخصصات المختلفة ، خاصة فى المحافظات التى تتوطن بها صناعة الغزل والنسيج مثل البحيرة ، والإسكندرية ، والغربية ، والمنوفية ، والقاهرة .

٤ – قِدم الآلات والمعدات وارتفاع نسبة الفقد :

يمثل عدم القيام بعمليات التحديث والتطوير لخطوط الإنتاج عن طريق إحلال الآلات والمعدات وتجديدها تحديًا كبيراً أمام الصادرات المصرية من الغزل والنسيج ، حيث يعانى منها نحو ثلثى عينة الشركات ، حيث يتوفر فى بعض شركات القطاع العام آلات يزيد عمرها الإنتاجى على ثلاثين عامًا ، فى حين يصل العمر الإنتاجى لآلات شركات القطاع الخاص إلى أقل من عشرة أعوام ، وقد أكدت ذلك دراسة الشركة القابضة عام ٢٠٠١ م عن الحالة الفنية للآلات والمعدات القائمة فى الشركات التابعة لها والتى أوضحت صلاحية ربع أعداد الآلات والمعدات ، فى حين يحتاج ٣٥٪ من جملتها إلى عمرات كاملة ، ٤٠٪ إلى إحلال وتجديد (الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج ، ٢٠٠١ : ٨) ، ومن ثم فإن عدم القدرة على متابعة التطور التكنولوجى العالمى فى ظل قدم الآلات والمعدات يؤدى إلى انخفاض مستوى الجودة مقارنة بالدول الأخرى المنافسة (جودة عبدالخالق وزملاؤه ، ٢٠٠٥ : ٣٥٨) ، إضافة إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية ، وارتفاع نسبة الفقد فى الإنتاج ، مما يقلل الإقبال على المنتجات المصرية من تلك السلع .

وهنا تكمن ضرورة الاهتمام بصيانة المصانع وتطوير أساليب الإنتاج ، وتحديث الآلات والمعدات ، لرفع مستوى الجودة ، والتى يمكن توفيرها بالاستعانة بالاستثمار الأجنبى ٥ – صعوبة تحديد سعر المنتج :

تواجه ٦١,٩٪ من جملة عينة شركات إنتاج الغزل والنسيج وتصديرها مشكلة فى تحديد سعر المنتج ، وسبب ذلك تباين أسعار المواد الخام خلال فترات زمنية قليلة ، مما يسبب مشكلات فى تعاقدات التصدير ، إضافة إلى التقلبات النقدية فى أسعار العملات الأجنبية ، حيث تؤثر إلى حد كبير فى تحديد أسعار القطن ومنتجاته الصناعية ، خاصة فى مصر ، وقد بلغت نسبة شركات القطاع العام التى تتعرض لتلك المشكلة ٣٨,١٪ من جملة عينة الشركات ، بما يقرب من ثلاثة أرباع شركاته ، يليها القطاع الخاص بنسبة ١٤,٣٪ من جملة عينة الشركات ، وهو ما يوازى نصف شركاته ، ثم القطاع الاستثمارى بنسبة ٩,٥٪ من جملة عينة الشركات ، بما يعادل نصف شركاته ، وفى هذا الصدد يجب تدخل الحكومة لتثبيت سعر المادة الخام خلال الموسم الواحد .

٥ – عدم توافر الطاقة وارتفاع أسعارها:

تؤثر مشكلة الطاقة فى الصادرات المصرية من الغزل والنسيج ، فيعنى عدم توافر الطاقة وقف خطوط الإنتاج ، وعدم القدرة على الوفاء بمتطلبات السوق ، كما يؤدى الانقطاع المفاجئ للكهرباء إلى حدوث عيوب فى المنتج ، إضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة والتى تؤدى إلى ارتفاع أسعار المنتج النهائى ، ومن ثم عدم القدرة على المنافسة القوية ، خاصة من قبل الدول الآسيوية ، وقد احتلت تلك المشكلة المركز السادس بنسبة ٤٧,٦ ٪ من جملة عينة الشركات ، حيث ارتفعت أسعار منتجات البترول بنحو (٤٣٪ فى المتوسط) ، كما ارتفعت أسعار الكهرباء بنسبة (٢٨ ٪) عام ٢٠١٢ ، وفقًا

لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧ لسنة ٢٠١١ بتحريك أسعار الطاقة للمصانع ، مع ملاحظة زيادة حدة المشكلة فى شركات القطاع العام وقلتها فى شركات القطاع الخاص ، إذ بلغت نسبتها فى القطاع العام ٢٣,٨٪ من جملة عينة الشركات ، وهو يضم ما يقرب من نصف عينة شركاته ، أما القطاع الخاص بلغت نسبته ٩,٥٪ من جملة عينة الشركات ، بنحو ثلث عينة شركاته .

ويمكن التغلب على مشكلة عدم توافرالطاقة من خلال استعمال مولدات للكهرباء تعمل أتوماتيكيًا فى حالة انقطاع التيار الكهربائى ، وقيام الدولة بتطبيق نظام حوافز للتصدير كوضع أسعار تشجيعية للكهرباء والمياه والوقود للشركات التى تمثل نسبة صادراتها ٣٠٪ على الأقل من حجم مبيعاتها .

٦ – عدم توافر السيولة النقدية :

يعانى ما يقرب من نصف عينة شركات الغزل والنسيج من القصور فى السيولة المالية المتاحة برغم إنشاء " بنك " تنمية الصادرات الذى كان من المفروض أن يسهم فى الحد من هذه المشكلة ، ولكن الموارد المالية " للبنك " لاتمكنه من التوسع فى مساعدة المصدرين ، وإن كان له تجارب فى توفير الموارد المالية لبعض شركات الغزل والنسيج (نجلاء محمد إبراهيم ، ١٩٩٤ : ٢١٤) ، ومن الطبيعى زيادة حدة المشكلة بشركات القطاع العام مقارنة بالقطاعين الخاص والاستثمارى ، فقد بلغت نسبتها ٣٨,١٪ من جملة عينة الشركات ، بنسب

تقترب من ثلاثة أرباع عينة شركاته ، فى حين تواجه تلك المشكلة شركة واحدة فى كل من القطاعين الخاص (شركة العربية وبوليفار)، والاستثمارى (شركة مصر / إيران).

٧ – عدم توافر مراكز التدريب :

تعد مشكلة عدم توافر مراكز للتدريب ، وعدم فاعليتها – إن وجدت – إضافة إلى عدم توفر مراكز للتأهيل المهنى من المشكلات المؤثرة فى صادرات الغزل والنسيج ، إذ يؤدى عدم تدريب العمالة إلى انخفاض الكفاءة الفنية ، والذى ينعكس فى ارتفاع معدل الهالك ، إذ بلغ ٣٠٪ فى بعض شركات القطاع العام ، فضلا عن وجود طاقات إنتاجية عاطلة ، وانخفاض معدل العائد على الاستثمار ، وقد بلغت نسبة الشركات التى تنتشر بها تلك المشكلة حوالى (٤٢,٩٪) من جملة عينة الشركات ، وتتركز تلك المشكلة فى القطاع العام ، بما يزيد عن ثلث عينة الشركات ، وبما يقترب من نصف عينة شركاته ، فى حين بلغت نسبتها فى القطاعين الخاص والاستثمارى (٩,٥٪) من جملة عينة الشركات لكل منهما ، لذلك يجب العمل على تشجيع صندوق الدعم وغيره من المراكز التدريبية لزيادة الدورات التدريبية المتخصصة فى مجال صناعة الغزل والنسيج ، وخفض أسعارها لتشجيع الشركات والأفراد لرفع المستوى التقنى .

٨ – عدم القدرة على التوسع بشراء أراضى جديدة أو بناء مصانع :

تقتصر تلك المشكلة على القطاعين الخاص والاستثمارى بنسبة (١٩ ٪) لكل منهما من جملة عينة الشركات ، ويعزى ذلك إلى " الروتين " الحكومى فى استخراج التراخيص والتصاريح اللازمة لإنشاء مصانع جديدة ، خاصة المتعلقة بالبيئة ، ولبيع القطاع العام لمصانعه وأراضيه بما يعرف بالخصخصة ، حيث باعت شركة ستيا سبعة مصانع من أصل تسعة ، مما يبرهن على تراجع أهمية شركات القطاع العام فى مجال الصناعة ، ومن خلال تسهيل عملية استخراج التصاريح اللازمة يمكن التغلب على تلك المشكلة .

٩ – مشكلات أخرى :

تتمثل غالبيتها فى قدم التقنيات المستخدمة فى عمليات صناعة الصباغة مقارنة بالنظم المتطورة ، وانخفاض إنتاجية العامل المصرى ، من الغزل بنسبة (١٢٪) ، مقارنة بمثيله بأوروبا (٤١٪) ، ومن النسيج بنسبة (٩٪) ، مقابل (٤١ ٪) لأوروبا (عمر سالمان ، ٢٠٠٣ : ٣٤٩ – ٣٥١) ، وغياب دور الدولة أو منظمات الأعمال فى تخطيط اتفاقيات للإنتاج المشترك وتنفيذها من أجل التصدير مع أطراف خارجية ، وعدم الاهتمام بتطوير البحث العلمى والتكنولوجى لدفع الإنتاج والصادرات ، وترقب خصخصة شركات القطاع العام ، مما أدى إلى شيوع حالة من عدم الاستقرار فى شركات الغزل والنسيج وتوقف بعض خطوط الإنتاج .

ثانيًا : مشكلات النقل

يتطلب نجاح العملية التصديرية توافر وسائل نقل سريعة ، تنقل السلعة إلى المستهلك فى الوقت والمكان وبالسعر المناسب ، لأن ارتفاع تكاليف النقل ، يشكل عبئاً على أسعار السلع المصدرة ويضعف من قدرتها التنافسية ، ومن ثم فإن مشكلة النقل تعد من أخطر التحديات التى تعوق الصادرات المصرية ، وتتمثل أهمها فيما يلى (جدول ٢ ، شكل ٢) :

١ – كثرة الإجراءات وتكدس البضائع فى الموانئ :

تعد أحد أهم العقبات التى تواجه عملية التصدير ، والتى لا يقتصر تأثيرها السلبى على العملية التصديرية وحدها ، بل تمتد إلى إجراءات استيراد السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج التى تشكل ركيزة مهمة لنجاح سياسة التحول إلى الاقتصاد التصديرى ، وبالرغم مما بذل من جهود ، خاصة فى الآونة الأخيرة ، لتبسيط إجراءات التصدير وتيسيرها ، فإنه لازالت هناك بعض الموضوعات قيد شكوى من جانب المصدرين ، تؤثر بالسلب على العملية التصديرية، ودليل ذلك معاناة أكثر من نصف عينة الشركات منها ، وهى تنتشر فى القطاعات كافة ، ويعزى ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسة :

أولها : متعلقة بالنقل وتضم : اقتصار الشحن الجوى على ميناءى القاهرة والإسكندرية ، مما أدى إلى عدم تحقيق سرعة النقل المطلوبة ، وضعف الطاقة التخزينية لمجمع البضائع بميناء القاهرة الجوى ،

جدول (٢) نسب مشكلات صادرات الغزل والنسيج القطنى المصرى المتعلقة بالنقل وفقًا لنوع القطاع عام ٢٠١٣

القطاع	كثرة الإجراءات وتكدس البضائع فى الموانئ		بعد المسافة بين مصر والدول المستوردة		ارتفاع تكاليف النقل إلى بعض أسواق التصدير		عدم توافر خطوط منتظمة إلى بعض أسواق التصدير	
	٪ من جملة عينة الشركات	٪ من جملة القطاع	٪ من جملة عينة الشركات	٪ من جملة القطاع	٪ من جملة عينة الشركات	٪ من جملة القطاع	٪ من جملة عينة الشركات	٪ من جملة القطاع
العام	٢٨,٦	٥٤,٥	٢٣,٨	٤٥,٦	٢٣,٨	٤٥,٦	٤,٨	٩,١
الخاص	٩,٥	٣٣,٣	٤,٨	١٦,٧	٠	٠	٤,٨	١٦,٧
الاستثمارى	١٤,٣	٧٥	٤,٨	٢٥	٩,٥	٥٠	٤,٨	٢٥
الجملة	٥٢,٤	–	٣٣,٣	–	٣٣,٣	–	١٤,٣	–

المصدر : السابق .

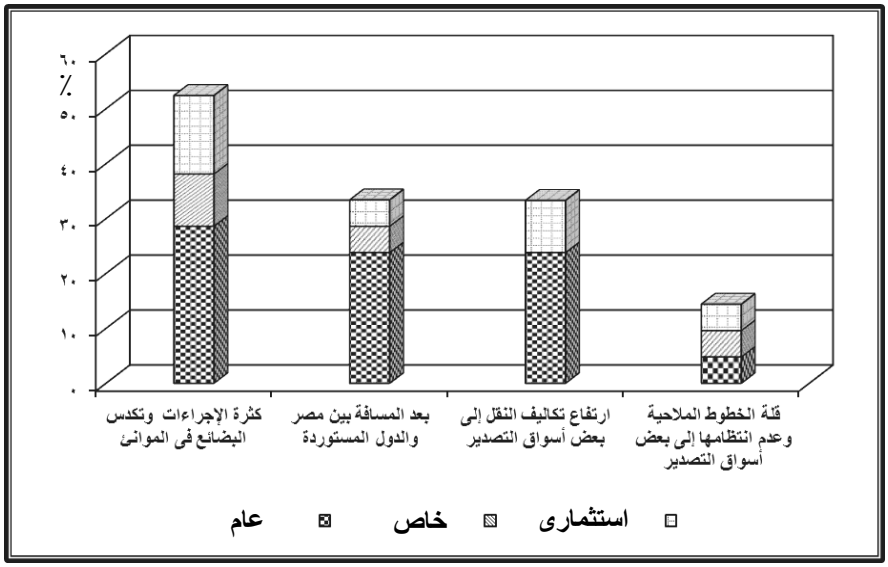

المصدر : جدول (٢) .

شكل (٢) نسب مشكلات صادرات الغزل والنسيج القطنى المصرى المتعلقة بالنقل وفقًا لنوع القطاع عام ٢٠١٣

وهو مايؤثر فى سهولة انسياب الصادرات ، خاصة أوقات الذروة ، وقلة الفراغات المتاحة فى الشحن الجوى لشركة مصر للطيران ، الأمر الذى يضطر المصدرين لانتظار دورهم فى هذه الفراغات المحدودة ، مما يعرض المصدرين لدفع شروط جزائية لتأخر الشحنات عن الميعاد المتفق عليه ، إضافة إلى تكدس البضائع المصدرة فى ميناء الإسكندرية البحرى ، مما يؤدى إلى فرض الدول المستوردة غرامات تأخير على المصدر المصرى ، ويرجع ذلك إلى زيادة حجم التجارة المارة عبر الميناء مقارنة بقدرته الاستيعابية ، واستيراد بعض الشركات فى المجالات التصديرية الأخرى ، لاحتياجاتها من السلع خلال العام دفعة واحدة ، وامتناع بعض الشركات عن سحب البضائع من الميناء ،إضافة إلى نقص الخبرة لدى القائمين على التخليص (حسن صنديد ، ١٩٩٢ : ٤٤٧) ، وفى محاولة لعلاج هذا التكدس تم العمل بميناء " أبى قير " ، وكذلك إنشاء ميناء " دمياط الجديد " ، فضلاً عن العمل على رفع كفاءة الموانئ القائمة ، وذلك تفاديًا لغرامات التأخير ، وبالرغم من ذلك فمازالت المشكلة قائمة حتى الآن .

ثانيها : متعلقة بالسياسة الحكومية وتشمل : التزام شركات القطاع العام بالنقل على خطوط الشركات الوطنية ، وألا يتم النقل على أى خط غير وطنى إلا بموجب اعتذار كتابى من الشركات الوطنية ، وهو مايتعارض مع متطلبات المنافسة ، خاصة أن " نولون " الشحن على خطوط الشركات الوطنية ربما تكون أسعاره مرتفعة مقارنة بالنقل على خطوط أجنبية ، واحتكار القطاع العام أنشطة خدمات الشحن وتسيير الأعمال

داخل الموانئ الجوية والبحرية ، رغم قلة عددها وضعف أدائها وبطء إنجازاتها ، وفرض رسوم جمركية وضريبة مبيعات على سفن أعالى البحار المملوكة لمصريين والتى لم يتم تسجيلها فى مصر فى الوقت الذى يجدون فيه صعوبة فى إنهاء إجراءات تسجيل السفينة فى مصر ، ومنها اشتراط حد أدنى مرتفع نسبيا لعمر السفينة (١٥ سنة) ، مما حدا بالمصريين إلى تسجيل سفنهم فى دول أخرى ، إضافة إلى كثرة التعديلات والإجراءات والرسوم التى تفرضها الحكومة ولا تكون ضمن الدراسات التى وضعت للمشروع ، مما يؤثر بشكل واضح فى قيمة التكلفة ، مع عدم الشفافية فى التعامل .

ثالثها : متعلقة بالرقابة وتتمثل فى : مبالغة الجهات الرقابية فى طلب استخراج العديد من الشهادات ، وطول إجراءات الفحص وتعدد جهاتها ، مما يؤدى إلى ارتفاع تكاليفها ، هذا بجانب مغالاة بعض الجهات فى حجم العينة المطلوبة للفحص ، وضعف إجراءات حماية السلع المصدرة ، خاصة وهى فى طريقها للشحن ، وهو مايؤدى إلى وصول الرسائل ناقصة إلى المستورد ، الأمر الذى يسيء إلى سمعة المصدر المصرى .

إضافة إلى ماسبق عدم توفر موظفين مدربين للتعامل مع المصدرين والشحنات التى يتم تصديرها أو تعنتهم ، إذ قد يتسبب فى عرقلة عملية التصدير وبطء إجراءاتها ، مما يدفع بعض المصدرين إلى دفع إكراميات " رِشوة " لهؤلاء الموظفين ، حتى يتسنى لهم إنهاء الإجراءات اللازمة فى وقت مناسب .

ويلاحظ تركز تلك المشكلة فى القطاع العام بنسبة ٢٨,٦٪ من جملة عينة الشركات ، يليه القطاعان الاستثمارى (١٤,٣ ٪) ، والخاص (٩,٥٪) .

٢ – بعد المسافة بين مصر وبعض الدول المستوردة :

مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والبرازيل وأستراليا وغيرها (شكل ٣) ، مما يؤثر فى ارتفاع أسعار التصدير إليها ، ومن ثم ضعف القدرة التنافسية للصادرات المصرية بأسواقها ، فعلى سبيل المثال بلغ سعر تصدير الغزول القطنية المصرية إلى أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية (١٣ ، ٥,٧) ألف

دولار للطن لكل منهما عام ٢٠١٠ ، وسبب ذلك بُعد المسافة ، إذ بلغت (١٢٧٧٠ كيلومتر للأولى) (٩٨٤٠ كيلومتر للثانية) ، فى حين بلغ سعر التصدير لكل من ألمانيا واتحاد البنيلوكس ، (٥,١ ، ٤,١) ألف دولار للطن لكل منهما على الترتيب ، حيث لا تتجاوز المسافة بين كل منهما ومصر (٦٩٦٠ كيلومترًا للأولى) ، (٦١٠ كيلومترًا للثانية) ، وبالرغم من بعد المسافة قد تقل أسعار التصدير ، مثل أسعار تصدير المنسوجات القطنية المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتى بلغت (٣,٨) ألف دولار للطن ، وفقًا لاتفاقية الكويز ، فى حين بلغت (١٠) ألاف دولار للطن لألمانيا عام ٢٠١٠ . وقد عانت عديد من الشركات من تلك المشكلة ، وهو مايمثل حوالى ثلث عينة الشركات ، ومن البديهى أن تتركز هذه المشكلة فى شركات القطاع العام ، بما يقرب من نصف جملة عينة شركاته .

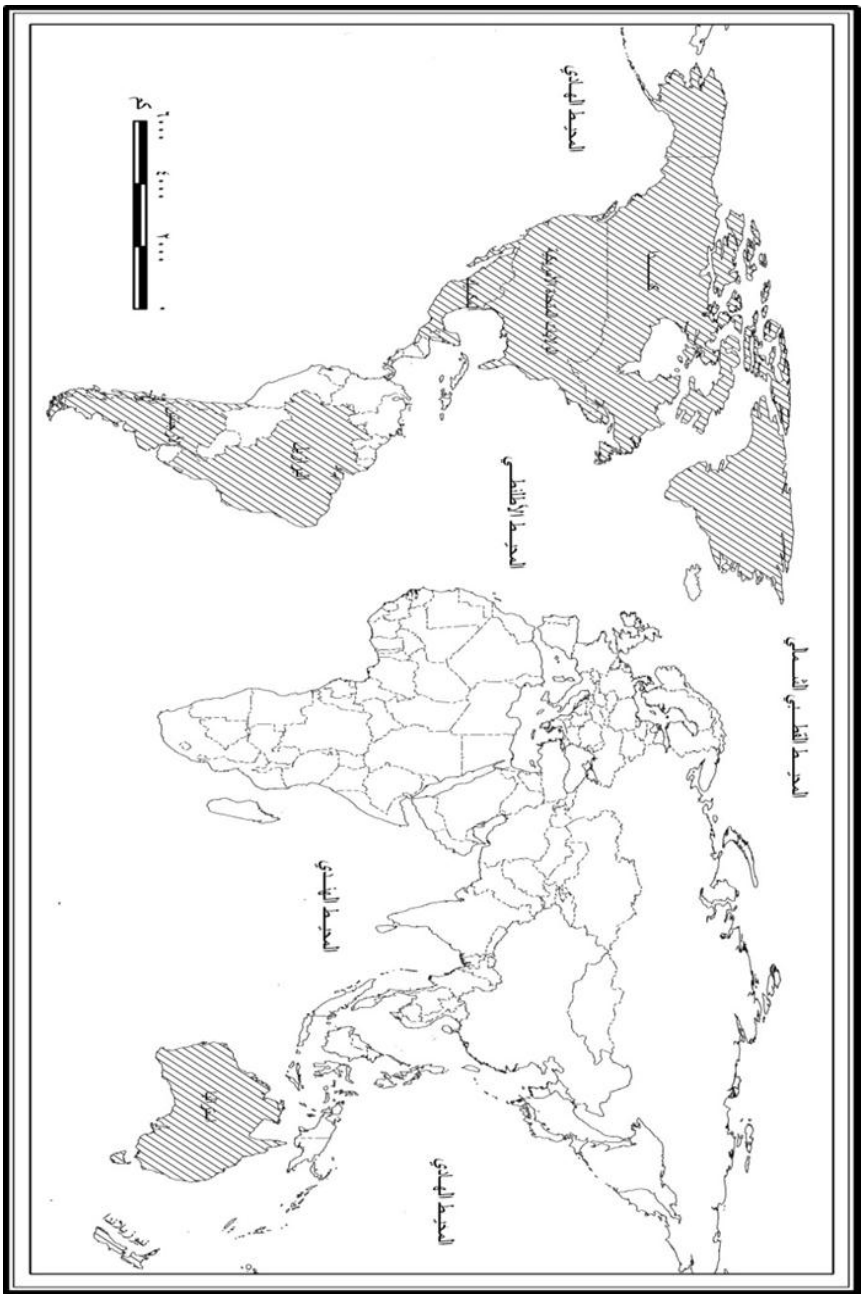

شكل (٣) أهم الدول المستوردة للغزول والمنسوجات القطنية المصرية وفقاً لبعد المسافة عام ٢٠١٣

٣ – ارتفاع تكاليف النقل إلى بعض الأسواق المستوردة :

يتصف النقل فى مصر بارتفاع أسعاره سواء تكاليف الشحن والتفريغ والتخزين ، ورسوم الأرضيات ، والرسوم الإدارية مقارنة بنظيرتها فى كثير من الموانئ العالمية ، وسبب ذلك غياب البعد التسويقى عند تسعير الخدمات بالموانئ والمطارات المصرية ، الأمر الذى ترتب عليه ارتفاع أسعار " نولون " النقل الجوى والبحرى بشكل مبالغ فيه إلى الأسواق المستوردة بصفة عامة ، فعلى سبيل المثال تبلغ تكلفة الشحن فى الطائرات إلى أوروبا ما بين ٨٠ ، ٩٠ سنتًا للكيلو جرام ، فى حين تبلغ فى الدول المجاورة نحو ٦٠ سنتًا ، ومعنى هذا أن الفارق فى الطن يبلغ حوالى ٣٠٠ دولار (محمد سيد أبوالسعود جمعة ، ٢٠٠٦ : ١١٤)

وللتغلب عليها توصى الدراسة بزيادة أعداد السفن ، وطائرات الشحن ومنح المصدرين فراغات مناسبة بالطائرات ، مع النظر فى تكاليف الشحن الجوى والبحرى ، وتسهيل الإجراءات الإدارية داخل الموانئ ، والاهتمام بالأنشطة التصديرية فى مجال الشحن ، وتدريب الموظفين فى الموانئ على الإجراءات للتعامل مع المصدرين ، إضافة إلى تطوير خدمات الموانئ وأجهزتها والجمارك باستخدام المعدات الحديثة.

٤ – قلة الخطوط الملاحية وعدم انتظامها إلى بعض أسواق التصدير :

تتأثر الشركات المصرية المصدرة للغزل والنسيج بعدم توافر وسائل نقل جوى وبحرى منتظمة للبضائع المصدرة ، وقد

تركزت تلك المشكلة مع الأسواق الأفريقية ، بسبب عدم توفر خطوط ملاحية منتظمة ، وكذلك بعض الأسواق العربية ، خاصة دول الخليج العربى ، حيث تتصف عدد السفن التى تعمل فى الموانئ المصرية إلى الأسواق العربية بالقلة بصفة عامة ، بالرغم من أهمية هذه الأسواق فى تنمية الصادرات المصرية ، إذ تتصف بأنها دول الجوار ، ومن ثم قلة تكاليف النقل إليها ، وثمة ملاحظة وهى أن الشركات التى تعانى من تلك المشكلة تتمثل فى ثلاث شركات هى : مصر شبين الكوم (قطاع عام) ، وسيكتور (قطاع استثمارى) ، وجيزة للغزل والنسيج (قطاع خاص) ، بنحو ١٤,٣٪ من جملة عينة

الشركات والتى عانت إما من قلة الخطوط الملاحية ، أو عدم توفر سعات فى الطيران أحيانًا ، ويمكن التغلب على تلك المشكلة من خلال زيادة أعداد الخطوط الملاحية ، وزيادة أعداد السفن والطائرات، وفى محاولات جادة من الحكومة لتنمية حركة التجارة بين مصر وبعض الدول ، فقد تم افتتاح عدة خطوط ملاحية بحرية تربط مصر ببعض الدول المستوردة للغزل والنسيج منذ عام ٢٠١٠ (شكل ٤) وهى خط (سفاجا / ضبا) عام ٢٠١٠ ، ويربط بين مصر والسعودية ، وخط (الإسكندرية / ميرسين) ويربط مصر بتركيا والذى تم افتتاحه فى ديسمبر عام ٢٠١١ ، وخط (دمياط / إسكندرونه) ويربط بين مصر وتركيا وتم افتتاحة عام ٢٠١٢ ، وخط (الإسكندرية / طرابلس) ويربط بين مصر وليبيا ، وتم افتتاحه فى نوفمبر ٢٠١٢ ، وخط (بورسعيد / طرابلس / ميرسين) ويربط بين مصر و كل من لبنان وتركيا وافتتح فى أبريل ٢٠١٣ ،

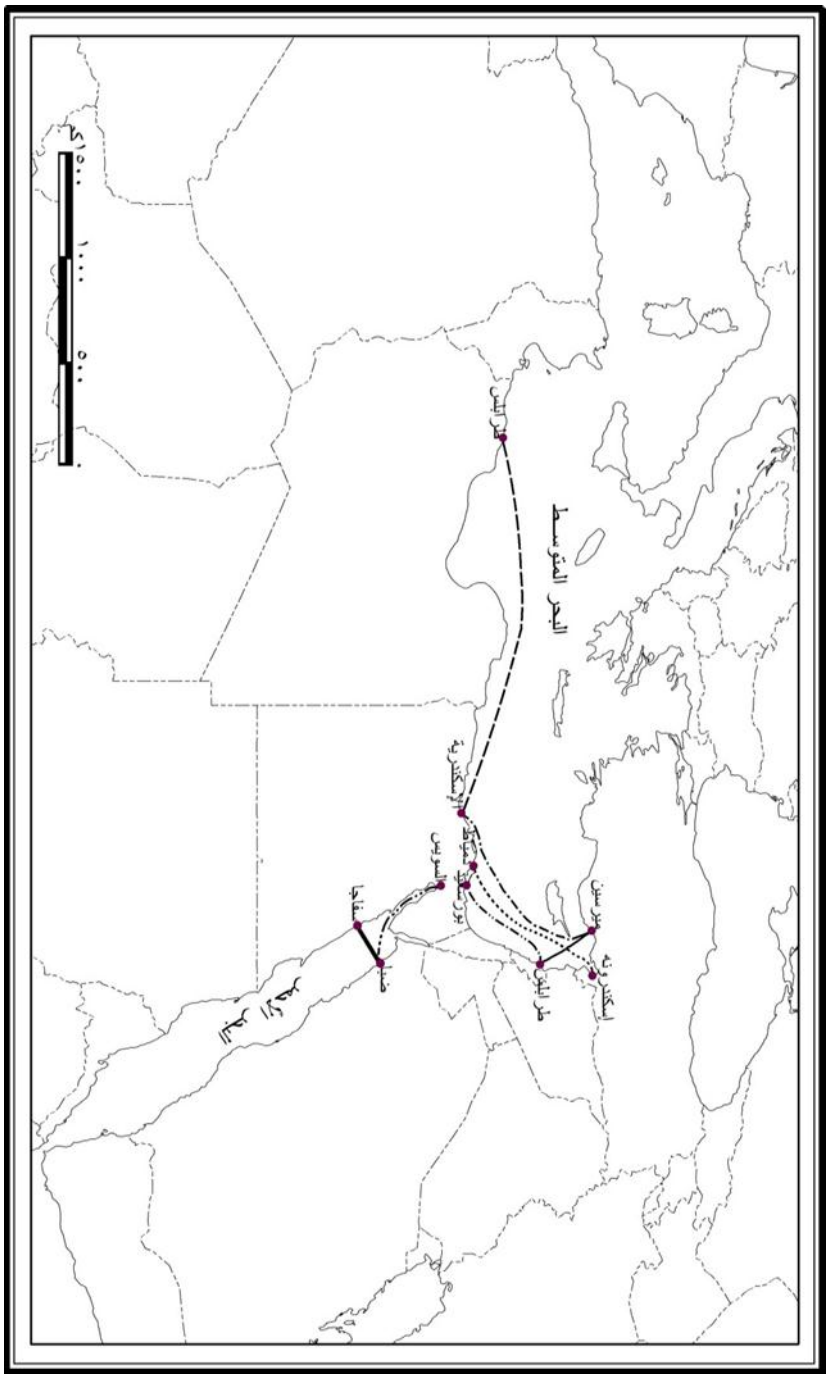

شكل (٤) خطوط الملاحة البية الجديدة بين مصر وبعض الدول المستوردة للغزل والنسيج القطنى المصرى منذ عام ٢٠١٠

إضافة إلى خط (السويس / ضبا) ويربط مصر بالسعودية فى مايو ٢٠١٣ .

ثالثًا : مشكلات التسويق

تتعدد مشكلات صادرات الغزل والنسيج القطنى المرتبطة بالتسويق (جدول ٣ ، شكل ٥) والتى يمكن تقسيمها إلى ما يلى :

١ – مشكلات مرتبطة بالدولة المصدرة :

أ – عدم كفاءة قسم بحوث التسويق:

بلغت نسبة الشركات التى تواجه هذه المشكلة حوالى ٥٧,٢ ٪ من جملة عينة الشركات ، حيث يؤدى ذلك إلى ضعف معرفة أغلب المصدرين المصريين بالأسواق الخارجية ، واعتمادهم فى الغالب على خبرتهم الشخصية وتجاربهم الفردية ، الأمر الذى يؤدى إلى افتقار بعض المصدرين لتسعير منتجاتهم بالسعر المناسب ، وتواجه تلك المشكلة معظم أسواق مصر التصديرية ، الأسيوية والأفريقية.

ب – قلة المعلومات عن الأسواق الخارجية :

يعد قصور المعلومات عن الأسواق الخارجية سواء بالنسبة لاتجاهات المستهلكين وأذواقهم ، وحجم وطبيعة الطلب ، أو خصائص الإنتاج المنافس ، من أهم المشكلات التسويقية التى تواجه الشركات المصرية ، إذ يعانى منها أكثر من نصف جملة عينة الشركات ، وتبرز تلك المشكلة فى أسواق الدول

جدول (٣) نسب مشكلات صادرات الغزل والنسيج القطنى المصرى المتعلقة بالتسويق وفقًا لنوع القطاع عام ٢٠١٣

القطاع	عدم كفاءة قسم بحوث التسويق		قلة المعلومات المتاحة عن الأسواق الخارجية		قصور وسائل الترويج للصادرات		انخفاض جودة المنتج المعد للتصدير		الالتزام الصارم بمواعيد استلام الشحنات		تعدد أذواق المستوردين		المنافسة القوية من السلع الأجنبية		توقف بعض الأسواق عن الاستيراد		مشكلات أخرى	
	٪ من جملة عينة الشركات	٪ من جملة القطاع	٪ من جملة عينة الشركات	٪ من جملة القطاع	٪ من جملة عينة الشركات	٪ من جملة القطاع	٪ من جملة عينة الشركات	٪ من جملة القطاع	٪ من جملة عينة الشركات	٪ من جملة القطاع	٪ من جملة عينة الشركات	٪ من جملة القطاع	٪ من جملة عينة الشركات	٪ من جملة القطاع	٪ من جملة عينة الشركات	٪ من جملة القطاع	٪ من جملة عينة الشركات	٪ من جملة القطاع
العام	٣٨,١	٧٢,٧	٣٣,٣	٦٣,٦	٣٨,١	٧٢,٧	٣٣,٣	٦٣,٦	٢٨,٦	٥٤,٥	٣٣,٣	٦٣,٦	٥٢,٤	١٠٠	١٩	٣٦,٧	٩,٥	١٨,٢
الخاص	١٤,٣	٥٠	٩,٥	٣٣,٣	٤,٨	١٦,٧	٠	٠	٩,٥	٣٣,٣	٤,٨	١٦,٧	٢٣,٨	٨٣,٣	٤,٨	١٦,٧	٠	٠
الاستثمارى	٤,٨	٢٥	٩,٥	٥٠	٩,٥	٥٠	٤,٨	٢٥	١٤,٣	٧٥	٩,٥	٥٠	١٩	١٠٠	٩,٥	٥٠	٠	٠
الجملة	٥٧,٢	–	٥٢,٤	–	٥٢,٤	–	٣٨,١	–	٥٢,٤	–	٤٧,٦	–	٩٥,٩	–	٣٣,٣	–	٩,٥	–

المصدر : نفسه .

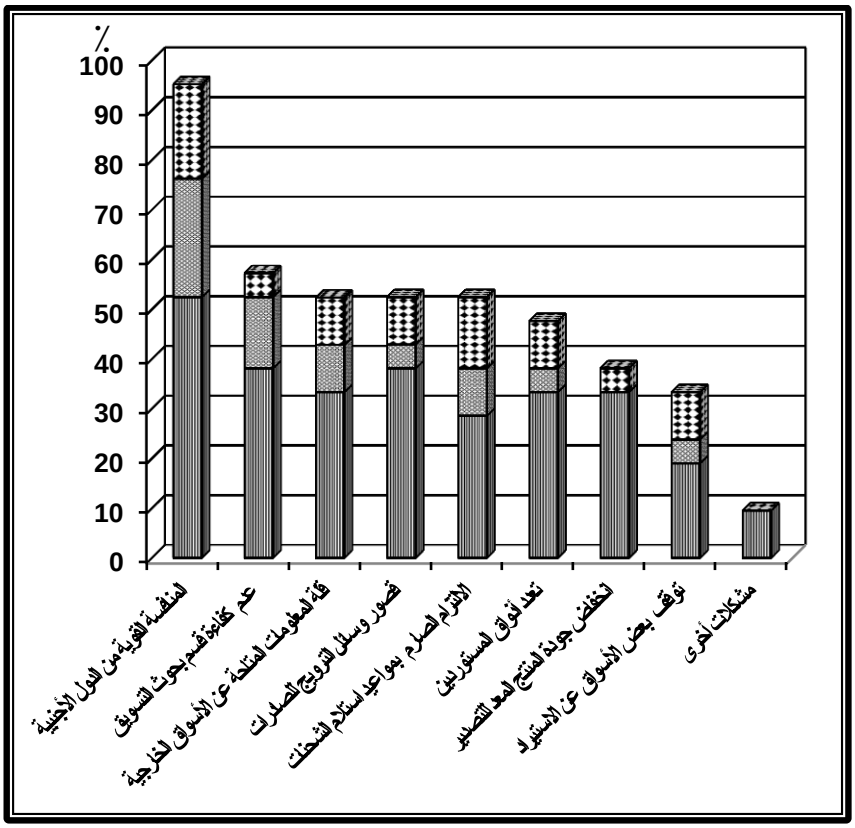

المصدر : جدول (٣)

شكل (٥) نسب مشكلات صادرات الغزل والنسيج القطنى المصرى المتعلقة بالتسويق وفقًالنوع القطاع عام٢٠١٣

الآسيوية ، والأفريقية ، والأسترالية ، ومن ثم يجب تنشيط عمل الجهات المسئولة عن تجميع البيانات والمعلومات الخاص بالتصدير من مصادرها المحلية والخارجية عن الأسواق الخارجية والسلع وقنوات التوزيع وإجراءات التصدير .

جـ - قصور وسائل الترويج للصادرات :

من المشكلات التسويقية المهمة ضعف خدمات الترويج والدعاية والإعلام للصادرات المصرية بالخارج ، خاصة فى السوق الأمريكية والسوق الأفريقية ، إذ اقتصرت على مواقع الإنترنت ، والمعارض غير المنتظمة ، ويعانى منها أكثر من نصف أعداد عينة الشركات ، مع ملاحظة زيادة حدتها فى شركات القطاع العام ، وضآلتها فى شركات القطاعين الخاص والاستثمارى ، ومن ثم فلا يتوافر للمصدر المصرى قاعدة معلومات متكاملة عن إنتاجه من حيث الوحدات الإنتاجية والطاقات المتاحة والنوعيات والأسعار ، ومن ثم يجب العمل على تشجيع إنشاء شركات متخصصة فى مجال التسويق الخارجى ، تضم الكوادر المتخصصة فى الأنشطة التصديرية ، ويكون لهذه الشركات فروع فى الخارج للتوزيع وللتعاقد ، مما يضمن للمنتِج الاستفادة من خدمات جهاز تسويقى محترف ، إضافة إلى حث المنتِج المصرى على المشاركة فى المعارض الدولية وإتاحة التسهيلات له فى هذا المجال ، وتنظيم الأنشطة الترويجية للإنتاج المصرى ، خاصة تنظيم دعوات لمديرى المشتروات فى كبرى مراكز التوزيع بالخارج لزيارة مواقع الإنتاج فى مصر .

د– انخفاض جودة المنتج المعد للتصدير :

تعد جودة المنتج من أهم المشكلات التى تواجه التصدير ، حيث تعانى منتجات الغزل والنسيج من انخفاض مستوى الجودة وعدم مطابقته للمواصفات القياسية العالمية ، خاصة فى الأسواق الأوروبية والعربية ، الأمر الذى يضعف من قدرتها التنافسية ، وقد بلغت نسبة الشركات التى تعانى من تلك المشكلة (٣٨,١ ٪) من جملة عينة الشركات ، وتظهر بوضوح فى شركات القطاع العام ، إذ استحوذ على ثلث أعدادها ، وسبب ذلك انخفاض جودة المادة الخام ، وقلة توافر العمالة الفنية ذات الخبرة ، وقدم الآلات والإنقطاع الفجائى للكهرباء ، ومن ثم فهى تعد من أهم المشكلات الجديرة بالبحث والدراسة ، إذ يترتب على جودة السلعة قبول المستهلك الأجنبى لها أو إعراضه عنها ، مع ملاحظة أن شركة واحدة من شركات القطاع الاستثمارى تعانى من تلك المشكلة ، فى حين لا تعانى شركات القطاع الخاص منها ، وقد يفسر ذلك اعتماد معظم الشركات الخاصة على المواد الخام المحلية ذات الجودة المرتفعة ، أو الاستيراد من الخارج ، إضافة إلى اهتمام القطاع الخاص بتدريب عماله ، وتحديث الآلات .

وللتقليل من حدة المشكلة يجب التأكيد على دور الهيئة العامة للرقابة والتوحيد القياسى فى ضبط جودة الإنتاج طبقًا لمواصفات قياسية محددة والعمل على نشر نشاطها وتعميقه ليشمل جميع المنتجات المصرية ، وتوعية المصدرين بأهمية الحصول على علامة " الإيكوتكس"، والتى ترفع من الميزة

التنافسية لصادراتهم (أحمد عبد المولى عيسى ، ٢٠٠٦ : ٤٥٩) . ومما سبق يمكن حصر أهم المشكلات التى تواجه مصر مع أسواق الدول المستوردة فى شكل(٦).

مشكلات مرتبطة بالدول المستوردة :

أ – الالتزام الصارم بمواعيد استلام الشحنات :

تشكو أكثر من نصف عينة شركات تصدير الغزل والنسيج المصري من الشروط الصارمة من قبل الدول المستوردة ، خاصة مواعيد التسليم والتى فى حالة تأخيرها تفرض غرامات على الشركة المصدرة ، إضافة إلى كثرة الفرز والذى يتم أحيانًا على مستوى الكونة [١] ، وتعد الدول الأوروبية من أكثر الأسواق المستوردة تشدداً فى مواعيد استلام البضائع.

ب – تعدد أذواق المستوردين : تعانى منها ما يقرب من نصف جملة عينة الشركات ، خاصة القطاع العام بنحو الثلث ، يليها القطاعان الاستثمارى (٩,٥ ٪) ، والخاص (٤,٨ ٪) من جملة عينة الشركات ، وتكمن تلك المشكلة فى عدم قدرة بعض الشركات على إنشاء خطوط إنتاج متعددة ، لتلبية أذواق المستوردين ، ولا ترتبط أذواق المستوردين بالسلعة فقط ، بل كذلك مستوى التغليف وجودته ، وتتركز تلك المشكلة خاصة فى السوق العربية الخليجية مثل السعودية والإمارات والبحرين ، إضافة إلى تباين الأذواق تبعا لاختلاف السوق والكويت.

[١] الكونة تعنى : اللفة الواحدة من الغزل .

شكل (٦) أهم المشكلات التسويقية المرتبطة بمصر مع أسواق الدول المستوردة للغزل و النسيج القطنى عام ٢٠١٣

٣- مشكلات مرتبطة بالدول المنافسة :

تزداد حدة المنافسة بين الدول المصدرة للغزول والمنسوجات القطنية ، وبين صادرات مصر منها ، إذ يعانى منها ٩٥,٩٪ من جملة عينة الشركات ، ويفسر ذلك زيادة الإنتاج العالمى من المنتجات النسيجية مع الجودة وانخفاض الأسعار ، وقد جاءت دول جنوبى آسيا وجنوبها الشرقى ، خاصة باكستان وتايوان وإندونيسيا وبنجلاديش وماليزيا والهند ، إضافة إلى الصين (شكل ٧) ، فى مقدمة الدول المنافسة لمصر فى مجال تصدير الغزل والنسيج القطنى ، وسبب ذلك التطور التكنولوجى الذى مَكنها من إنتاج أصناف عالية الجودة ، من أقطان قصيرة وطويلة التيلة وبأسعار منخفضة لزيادة حجم إنتاجها، فى الوقت نفسه لا تواكب الصادرات

الصناعية المصرية التطورات العالمية الحديثة فى التصميمات الصناعية المتطورة والصفات الجمالية (سامى عفيفى ، ٢٠٠٠ : ٢١١ - ٢١٢)، وطبيعى أن يعانى من هذه المشكلة بشكل لافت شركات القطاع العام ، إذ بلغت نسبتها أكثر من نصف جملة عينة الشركات ، مقابل أقل من ربع جملة عينة الشركات للقطاعين الخاص والاستثمارى .

ويمكن مواجهة تلك المشكلة عن طريق الاهتمام بالجودة وفنون الإنتاج المتطورة ، والعمل على التوسع فى صناعتها ، خاصة أنها تسهم بنسبة كبيرة فى الصادرات النسيجية ، وبصورة متزايدة ، ومن ثم فهى ذات أهمية كبيرة للدخل القومى المصرى .

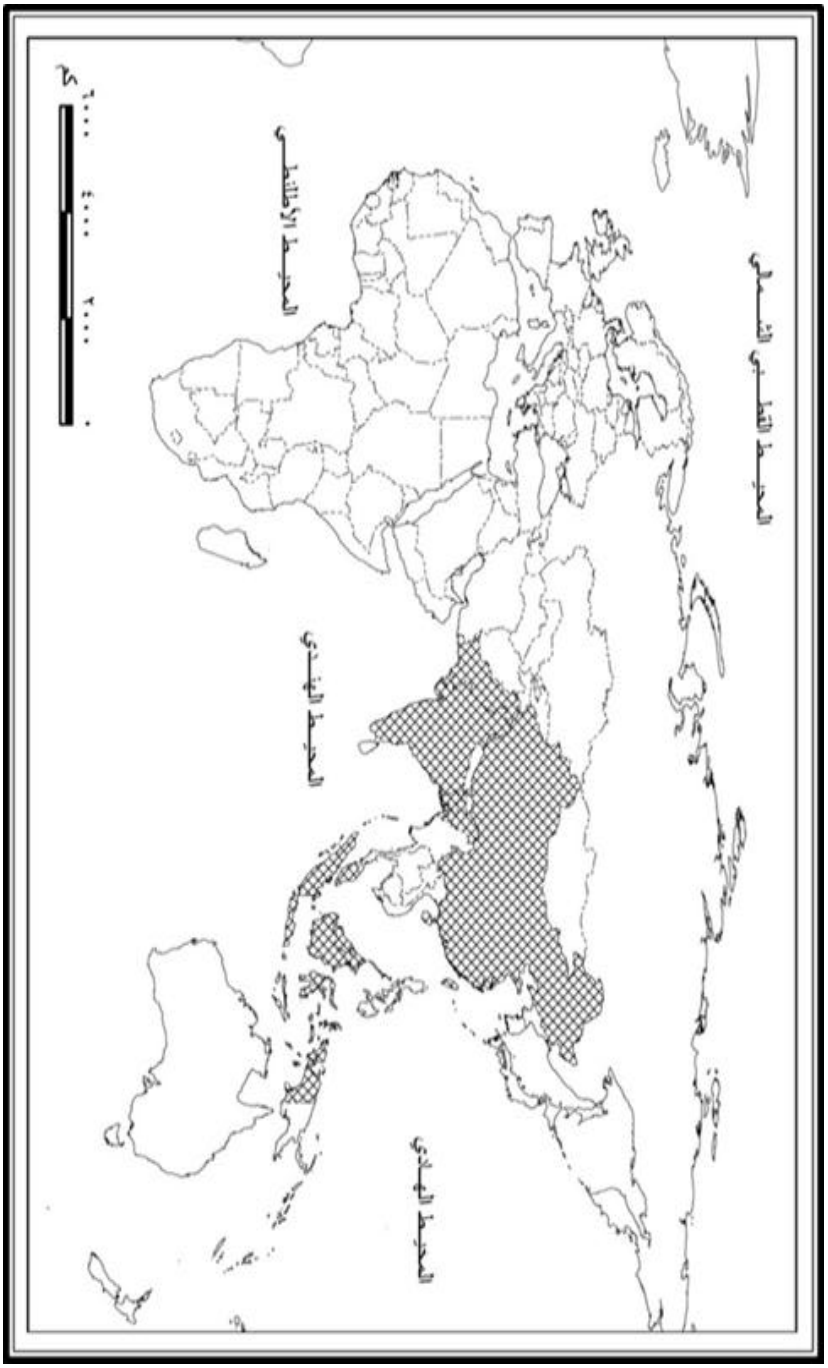

شكل (٧) أهم الدول المنافسة لمصر فى مجال تصدير الغزل و النسيج القطنى عام ٢٠١٣

٤ – توقف بعض الأسواق عن الاستيراد :

لاشك أن التكامل الاقتصادي لايتحقق إلا بالتبادل التجاري الحر بين المناطق التي تختلف فيما بينها في الإنتاج الاقتصادي (Bela Balassa,1961:32)، وبالرغم من ذلك فقد توقفت عديد من الدول عن استيراد الغزل والنسيج القطنى المصرى خلال الفترة من ١٩٨٥ – ٢٠١٤ ، إذ يعانى نحو ثلثى عينة الشركات منها خاصة فى ظل منافسة كثير من الدول ، وبذلك فقدت الشركات العديد من أسواقها التصديرية المهمة ، بل أن الأمر تعدى ذلك فى بعض شركات القطاع العام ، مثل شركة (مصر / شبين الكوم) والتى فقدت كل أسواقها التصديرية وأصبح الإنتاج بتلك الشركة لايتعدى ثلاثة أطنان فى اليوم الواحد – للغير – بعد أن كان يزيد على ٦٠ طنًا – لصالح الشركة – حتى عام ٢٠٠٨ .

وتتباين أسباب توقف بعض الأسواق عن الاستيراد ، إذ يمكن حصرها فى أربعة أسباب رئيسة (شكل ٨) :

أولها : عدم الالتزام بالمواصفات القياسية والكميات المطلوبة والمواعيد المحددة ومن أهم الدول التى توقفت عن الاستيراد لهذا السبب الدنمارك ، وبولندا ، وأيرلندا، بعد أن كانت تستورد مجتمعة نحو ٨,٨ ٪ من جملة صادرات الغزول القطنية المصرية عام ١٩٨٥ ، إضافة إلى النرويج التى توقفت عن استيراد المنسوجات القطنية ،

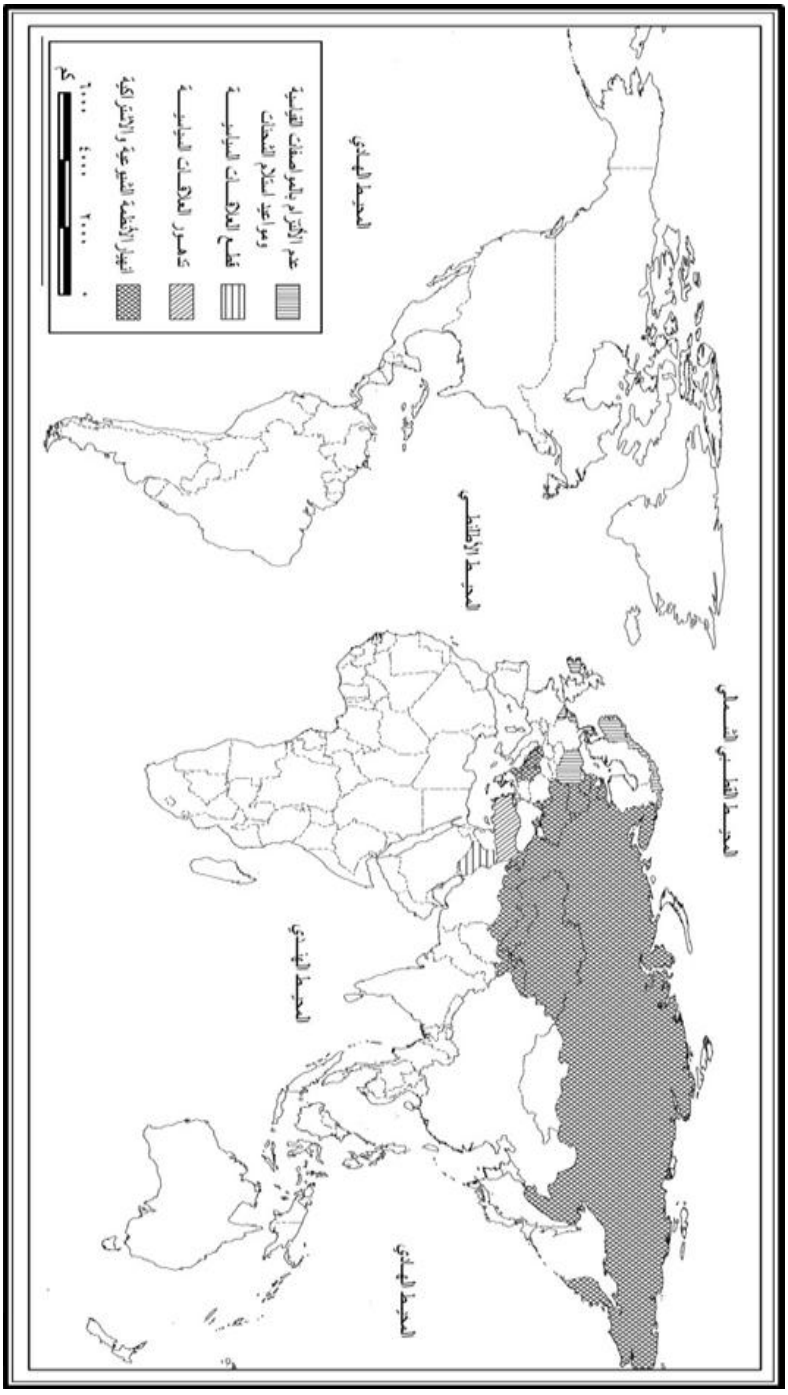

شكل (٨) أسباب توقف بعض الأسواق العالمية عن استيراد الغزول والمنسوجات القطنية المصرية فى الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠١٤

بعد أن كانت تستورد ١,٦ ٪ من جملة صادرات المنسوجات القطنية المصرية عام ١٩٨٥ .

ثانيها : قطع العلاقات السياسية ، حيث أن لها أثرًا كبيرًا فى توقف الاستيراد وهو الحال مع دولة العراق منذ حرب الخليج الثانية (١٩٩٠) ، حيث توقفت عن استيراد الغزول والمنسوجات القطنية المصرية حتى عام ٢٠١٣ ، بعد أن كانت تستورد ما نسبته ٩,٢ ٪ ، ٢ ٪ من جملة صادرات المنسوجات والغزول القطنية المصرية لكل منهما على الترتيب عام ١٩٨٥ .

ثالثها : تدهور العلاقات السياسية مع بعض الدول مثل تركيا منذ عام ٢٠١٣ ، مما تسبب فى وقف استيرادها للمنسوجات لقطنية المصرية بعد أن كانت تستورد ٢٨,٢ % من جملة صادرات المنسوجات القطنية المصرية عام ٢٠١٠ .

رابعها : انهيار الأنظمة الشيوعية والاشتراكية وتفككها ، فى بعض الدول الرئيسة فى مجال استيراد الغزول والمنسوجات القطنية المصرية ، مثل الاتحاد السوفيتى " السابق " ودول شرقى أوروبا ، خاصة يوغوسلافيا ، الأمر الذى أدى إلى فقدان مصر لتلك الأسواق منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن ، وذلك بعد أن كانت تستورد مجتمعة كمية كبيرة من الغزل بلغت (١٩,٦٥٧ ألف طن) ، وهو مايوازى ثلث جملة صادرات الغزول القطنية المصرية عام ١٩٩١.

ومما سبق يتبين تعدد مشكلات تسويق صادرات الغزول والمنسوجات القطنية المصرية إلى الأسواق الخارجية ، ويضاف إليها مشكلات أخرى تتصدرها عدم توفر كوادر فنية مدربة فى مجال التسويق الخارجى ، ومحدودية الدور الذى تؤديه الأجهزة الحكومية للتصدير ، حيث لاتزال هذه الأجهزة تعمل بمثابة أجهزة للرقابة على الصادرات فحسب ، ومن ثم فإنها لاتساعد على انسياب السلع والخدمات إلى الخارج ، بل قد تؤدى إلى إعاقة حركتها ، الأمر الذى يؤدى إلى ضعف الأداء التصديرى وبطئه فى عالم يتصف بالكفاءة والسرعة فى الأداء ، مما يتطلب من الحكومة تغيير سياستها التصديرية ، مع الوضع فى الاعتبار الاهتمام بجودة المنتج فى المقام الأول .

رابعًا : مشكلات مرتبطة بالسياسة الحكومية والرقابية

تتعدد المشكلات الخاصة بالسياسة الحكومية والرقابية التى تعوق تنمية الصادرات المصرية من الغزول والمنسوجات القطنية (جدول ٤، شكل ٩) ويمكن تناولها على النحو التالى :

١ – مشكلات مرتبطة بالسياسة الحكومية :

أ – القيود الحكومية على تسعير الصادرات :

يعد تدخل صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج والشركة القابضة فى تحديد الحد الأدنى للتصدير من المشكلات الأساسية فى مجال تصدير الغزل والنسيج ، وهو مايعانى منه حوالى ٦١,٩٪ من جملة عينة الشركات ، إذ ينتج عن ذلك إما فقدان الشركة لأحد أسواقها التصديرية ، أو مجازفة الشركة وبيع المنتج بسعر أقل من المتفق عليه من قبل صندوق الدعم ، من خلال تخفيضات تمنح للمستورد .

ب– القيود الجمركية وغير الجمركية :

تعد مشكلة الإجراءات الجمركية والمعاملات الضريبية أحد أهم المشكلات التى تقف عقبة أمام المصدرين وتعوق نمو الصادرات المصرية، إذ يعانى منها ٥٧,١٪ من جملة عينة الشركات، ويستحوذ القطاع العام على الثلث ، يليه القطاع الاستثمارى (١٤,٣٪) ، ثم الخاص (٩,٥٪) ، وتكمن هذه المشكلة فى أن المصدر قد يتعامل مع الجمارك مرتين : الأولى إذا كان المصدر يقوم بتصدير إنتاج وطنى خالص ، والثانية إذا كان المصدر يعتمد على ما يستورده من الخارج من

جدول (٤) نسب المشكلات المرتبطة بالسياسة الحكومية والرقابية التى تواجه صادرات الغزل والنسيج القطنى المصرى وفقًا لنوع القطاع عام ٢٠١٣

القطاع	حكومية								رقابية			
	القيود الحكومية على تسعير الصادرات		القيود الجمركية وغير الجمركية		كثرة تعديل القوانين واللوائح المنظمة للتصدير		عدم تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور فعال فى مجال التصدير		تعدد هيئات الإشراف والرقابة فى الدولة		ضعف الأجهزة الرقابية فى الدولة	
	٪ من جملة عينة الشركات	٪ من جملة القطاع	٪ من جملة عينة الشركات	٪ من جملة القطاع	٪ من جملة عينة الشركات	٪ من جملة القطاع	٪ من جملة عينة الشركات	٪ من جملة القطاع	٪ من جملة عينة الشركات	٪ من جملة القطاع	٪ من جملة عينة الشركات	٪ من جملة القطاع
العام	٣٨,١	٧٢,٧	٣٣,٣	٦٣,٦	١٤,٣	٢٧,٣	٠	٠	٢٨,٦	٥٤,٥	٢٣,٨	٤٥,٥
الخاص	١٤,٣	٥٠	٩,٥	٣٣,٣	٠	٠	٩,٥	٣٣,٣	٠	٠	٠	٠
الاستثمارى	٩,٥	٥٠	١٤,٣	٧٥	٤,٨	٢٥	٠	٠	٤,٨	٢٥	٤,٨	٢٥
الجملة	٦١,٩	–	٥٧,١	–	١٩,١	–	٩,٥	–	٣٣,٣	–	٢٨,٦	–

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية .

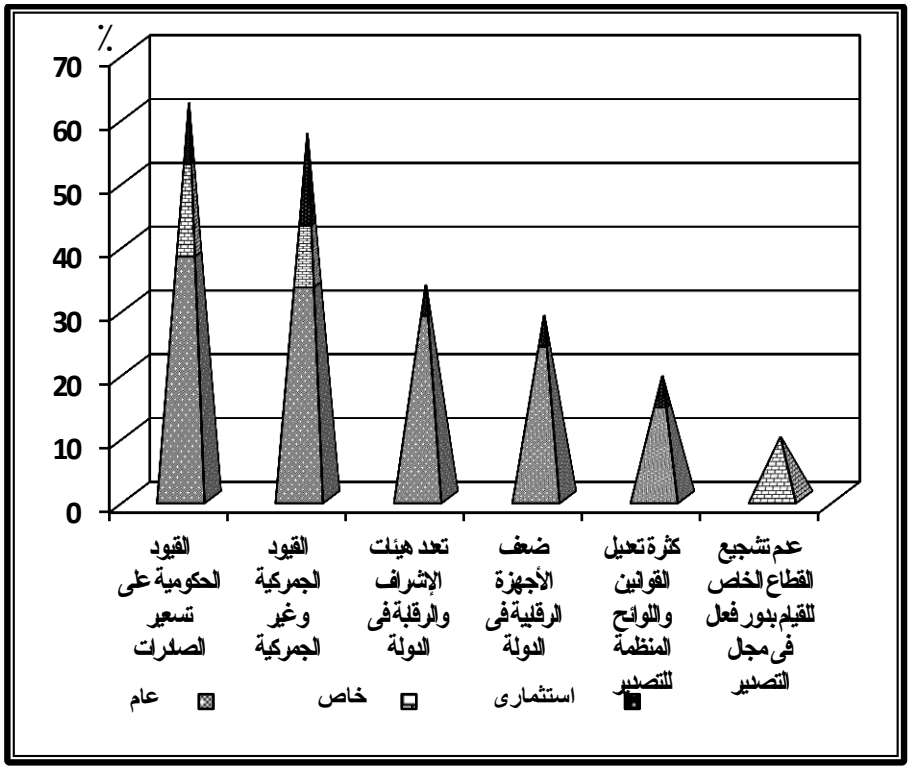

شكل (٩) نسب المشكلات المرتبطة بالسياسة الحكومية والرقابية التى تواجه صادرات الغزل والنسيج القطنى المصرى وفقًا لنوع القطاع عام ٢٠١٣

مـــواد خـــام ومســـتلزمات إنتـــاج ، وتتمثـــل أهـــم **القيـــود الجمركيـــة** فيما يلى :

قيـــود داخليـــة : تتمثـــل فـــى ارتفـــاع الضـــرائب وتعـــددها ، إضـــافة إلـــى فـــرض رســـوم علـــى نشـــاطات التصـــدير وأرباحـــه ،منهـــا (أحمد فتحى سرور ، ٢٠٠٠ : ٢٠ – ٢١) .

– فـــرض رســـوم جمركيـــة مرتفعـــة علـــى الـــواردات المســـتخدمة فـــى تصـــنيع المنتجـــات التصـــديرية ، الأمـــر الـــذى يـــؤدى إلـــى ارتفـــاع تكلفـــة هـــذه المنتجـــات ويضـــعف قـــدرتها التنافســـية فـــى الأســـواق الخارجية .

– فـــرض مقابـــل خدمـــة كشـــف وحصـــر وتصـــنيف ومراجعـــة الرســـائل الـــواردة للـــبلاد بمقتضـــى قـــرارى وزيـــر الماليـــة رقمـــى ٢٥٥ لسنة ١٩٩٣ ، ١٢٣ لسنة ١٩٩٤ .

– فـــرض رســـوم علـــى الصـــادرات المصـــرية لصـــالح هيئـــة المـــوانئ ، ورســـم أمـــن يحصـــل لصـــالح شـــركة مصـــر للطيـــران .
– فـــرض رســـوم " نوباتجيـــات " علـــى الرســـائل المصـــدرة فـــى غيـــر أوقـــات العمـــل الرســـمية بـــالموانئ المصـــرية والتـــى ينظمهـــا قـــرار وزيـــر الماليـــة رقـــم ٣٧٨ لســـنة ١٩٩٢ فيمـــا يتعلـــق بالجمـــارك ، ومـــن قبلـــه قـــرار وزيـــر الزراعـــة رقـــم ٩٥١ لســـنة ١٩٩١ فيما يتعلق بوزارة الزراعة .

– فـــرض رســـم نظيـــر اســـتخدام الحاســـب الآلـــى ، بواقـــع عشـــرة جنيهـــات عـــن كـــل بنـــد مـــن البنـــود الجمركيـــة لمســـتلزمات الإنتـــاج المســـتوردة وبحـــد أقصـــى عشـــرين جنيهـــا بموجـــب قـــرار رقـــم ٢٢٤ لسنة ١٩٩٣ .

– ارتفاع الرسوم الجمركية على وسائل نقل البضائع حتى بلغت ٦٠ ٪ عام ٢٠١٣ بعد أن كانت لا تتجاوز ٢٠٪ عام ١٩٩٣.

– المغالاة فى الضرائب المفروضة على حصيلة الصادرات وأرباح المستثمرين وعدم وجود سياسة ضريبية لتحفيز المصدرين **قيود خارجية** : اتجهت معظم دول العالم إلى فرض العديد من الإجراءات الحمائية للسيطرة على حجم وارداتها وأسعارها من الدول الأخرى للحد من منافسة المنتجات الخارجية لمنتجاتها المحلية ، وتتمثل أهم تلك الإجراءات فى ضريبة أو رسوم الإغراق .

و تتمثل أهم **القيود غير الجمركية** فيما يلى :

– شهادات المنشأ وما قد يترتب على ذلك من عدم إمكانية دخول بعض المنتجات المصرية إلى الأسواق العالمية ، وخير مثال على ذلك اشتراط الولايات المتحدة الأمريكية لدخول المنتجات المصرية لأسواقها مباشرة دون جمارك أو ضرائب

أن تكون نسبة المكون الإسرائيلى نحو ١١,٧ ٪ من جملة مكونات السلعة (قماش حشو – مواد كيماوية – أصباغ) .

جـ – كثرة تعديل القوانين واللوائح المنظمة للتصدير :

يعد تعديل القوانين واللوائح وتضارب القرارات المنظمة للتصدير وعدم وضوح السياسة التصديرية من المشكلات المؤثرة فى تصدير الغزل والنسيج ، إذ يعانى منها خمس جملة عينة الشركات ، فأحيانًا قد تُصدر الحكومة قراراً

فجائيًا " غير مدروس " ، ثم يتم إلغاؤه ، مما يتسبب فى خسائر للشركات ، فعلى سبيل المثال ، تم منذ سنوات قليلة إعطاء الأولوية فى تخصيص الأقطان للتصدير بحد أدنى مليون قنطار متري وما يتبقى يخصص للمغازل المحلية ، على أن تستكمل باقى احتياجاتها عن طريق استيراد الأصناف قصيرة التيلة ، ثم تلا ذلك قرار يحظر على المتعاملين فى القطن الاحتفاظ بأى كميات غير مرتبط عليها للتصدير لمدة تزيد على ٣٠ يوما من تاريخ حلجها ، ويعطى الأولوية لسد احتياجات المغازل المحلية.

د – عدم تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور فعال فى مجال التصدير :

طبيعى أن تقتصر تلك المشكلة على شركات القطاع الخاص بنسبة (٩,٥ ٪) من جملة عينة الشركات ، إذ ترى هذه الشركات أن فتح المجال أمام القطاع الخاص والاستثمار الأجنبى لامتلاك إدارة مناطق حرة موجهة للتصدير فى مصر سوف يؤدى إلى زيادة حجم الصادرات ، وإزالة الكثير من عقبات التصدير ، خاصة " البيروقراطية " المتفشية ، فلابد من تشجيع القطاع الخاص بكافة سياسات التشجيع الممكنة ، دعماً لصناعة الغزل والنسيج ، على المستوى القومى ، ولزيادة

القدرة التنافسية للمنتج المصرى فى السوق المحلية والخارجية (معهد التخطيط القومى ، ٢٠٠٣ : ٨٢) .

٢ – مشكلات رقابية :

أ – تعدد هيئات الإشراف والرقابة :

وتتمثل فى صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج ، والشركة القابضة للغزل والنسيج ، وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات ، وهيئة الاستثمار ، والجمارك ، وهيئة الرقابة الصناعية ، والجهاز المركزى للمحاسبات ، ونتج عن هذا التعدد بطء الإجراءات وتضارب القرارات ، ومن ثم الإضرار بالصادرات.

ولتنمية الصادرات فمن الضرورى القضاء على تعدد الأجهزة والمؤسسات المسئولة عن الصادرات فى مصر ، إذ يؤدى تعددها إلى افتقاد التكامل الضرورى فى تأدية الخدمات ، وإلى تفتت المسئولية وتعارض القرارات والإجراءات ، ومن ثم فإن تجميع مسؤليات تلك الأجهزة فى جهة واحدة مثل " الهيئة العامة لتنمية الصادرات " سوف يحدث تكامل فى الأداء ، حيث سهولة الإجراءات وعدم تعارضها ، ومن ثم تيسير عملية التصدير ، ويمكن إنشاء هيئات محلية تتبع الهيئة العامة لتنمية الصادرات ، وتؤدى أنشطتها بالتنسيق معها ، بحيث تصبح هى الجهة الوحيدة التى يلجأ إليها المصدر أو المنتج الراغب فى التصدير للحصول على كل الخدمات المتعلقة بالتصدير بما فى ذلك المعلومات والدراسات التسويقية وفرص التصدير وتوضيحات الإجراءات الجمركية والكتيبات التوضيحية الخاصة بخدمات الشركة المصرية للتأمين على الصادرات وخدمات البنك المصرى لتنمية الصادرات والخدمات الاستشارية فيما يتعلق

بوسائل الشحن ، والمشاكل الإنتاجية ، علاوة على الخدمات الإعلامية مثل إعداد ندوات لجميع المنتجين فى مناطق عملها ، ومن ثم فإن الهيئات المحلية تهدف إلى تسهيل توصيل الخدمات التصديرية إلى المصدر أو المنتج ، والكشف عن إمكانات النشاط التصديرى فى مصر والعمل على تطويره .

ب – ضعف الأجهزة الرقابية :

تؤدى المؤسسات والأجهزة العاملة فى مجال خدمة العملية التصديرية دورًا محدودًا سواء كانت أجهزة رقابية ، أو تمويلية ، أو تأمينية ، أو استشارية ، وتتصف بضآلة حجم الخدمات المقدمة ونوعيتها بشكل لا يتناسب وكثرة عددها .

وبالرغم من العدد الكبير من الأجهزة الرقابية العاملة فى مجال خدمة العملية التصديرية ، فإنها لم تستطع أن تحول دون تصدير السلع الرديئة غير المطابقة للمواصفات القياسية التى تسئ إلى سمعة الإنتاج المصرى ، خاصة فى مجال الصناعات النسيجية ، والتى يتم إنتاجها من قِبَل وحدات لم تحصل على ترخيص ، ومن ثم فإن ضعف دور الرقابة الصناعية والكفاءة الإنتاجية ، وعدم انتشار نظم مراقبة الجودة الشاملة فى مواقع الإنتاج التصديرى ، أدى إلى تراجع مكانة مصر التصديرية فى الغزل والنسيج ،وبلغت نسبة الشركات التى صرحت بتلك الحقيقة نحو ٢٨,٦ ٪ من جملة عينة الشركات ، وتتركز تلك المشكلة بين شركات القطاع العام بنسبة (٢٣,٨ ٪) ، مع ملاحظة اختفائها من شركات القطاع الخاص ، ويفسر ذلك توفر قسم خاص

لمراقبة الجودة بتلك الشركات حتى يتسنى لها المنافسة والحفاظ على مكانتها فى السوق ، ومن ثم فيجب على شركات القطاع العام أن تسير على خطى القطاع الخاص فى هذا الصدد ، حتى تتمكن من استعادة مكانتها التصديرية والمنافسة القوية ، خاصة من الدول الآسيوية .

خامسًا : مشكلات سياسية

وتمثلها تدهور العلاقات السياسية مع بعض الدول، إذ يؤدى إلى انخفاض حجم التبادل التجارى فيما بينها ، مثل المشكلات السياسية بين مصر وتركيا عام ٢٠١٣ ، مما أدى إلى انخفاض حجم التبادل التجارى بين كلا البلدين ، خاصة فى مجال الغزل ، إذ انخفض إلى (١٠,١) ألف طن عام ٢٠١٣ ، بعد أن كانت (١٣,١٩٤) ألف طن عام ٢٠١٠ ، بنسبة انخفاض ٩٩,٩ ٪ وهو ماأكدته حوالى ٣٨,١ ٪ من جملة عينة الشركات ، فى حين توقفت عن استيراد المنسوجات القطنية المصرية ، وقد يتعدى الأمر إلى قطع العلاقات السياسية ، مما يترتب عليه قطع العلاقات التجارية فى بعض الأحيان ، ومن ثم توقف التصدير إليها ، ومن أمثلة ذلك بعض الدول العربية مثل العراق بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ ، والتى أدت إلى وقف التبادل التجارى بين البلدين خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين فى مجال استيراد الغزل والنسيج (شكل١٠)

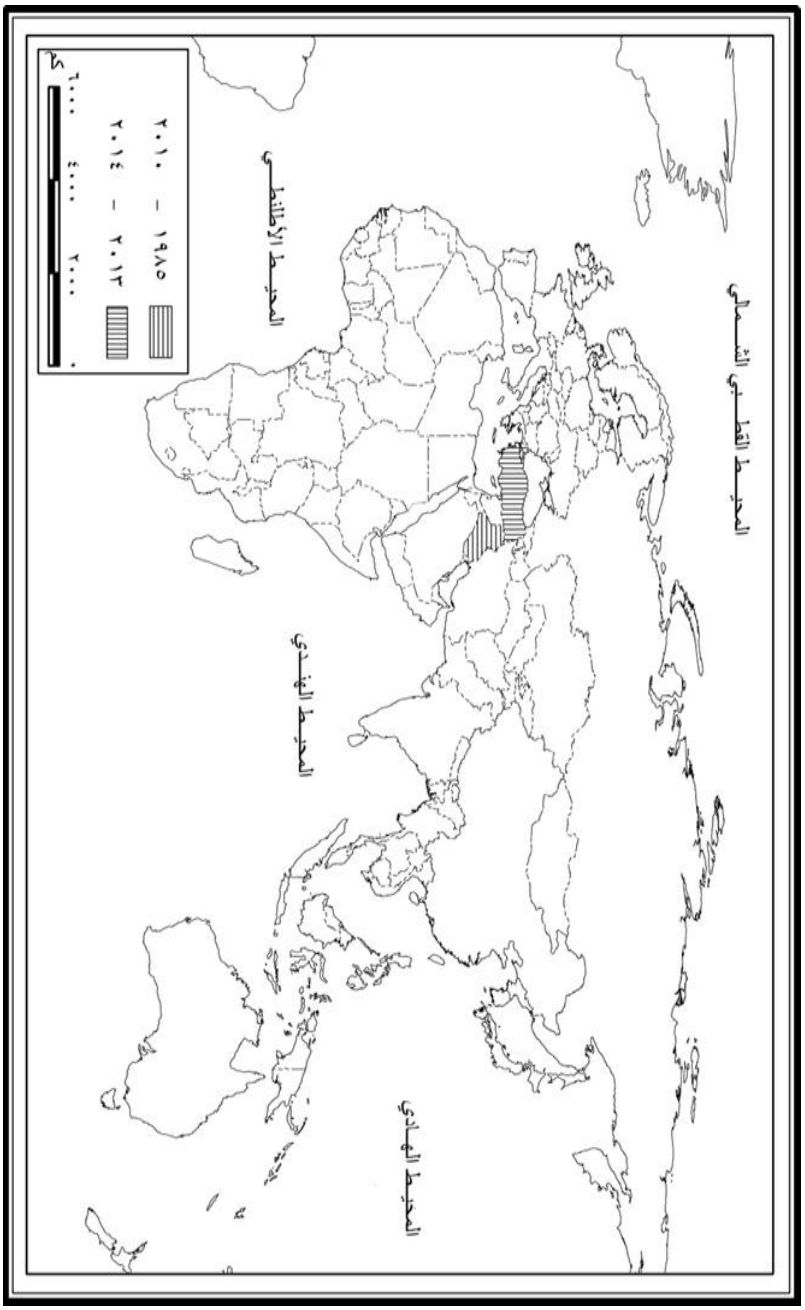

شكل (١٠) فترات توقف بعض الأسواق العالمية عن استيراد الغزل والنسيج القطنى المصرى فى الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠١٤

ويتبين مما سبق أن الصادرات المصرية من الغزل والنسيج تواجه العديد من المشكلات التى تعوق تصديرها ، يأتى فى مقدمتها انخفاض مستوى الجودة ، وارتفاع أسعار المادة الخام والجمارك والرسوم وتكلفة الشحن والنقل ، ومن ثم ارتفاع أسعار التصدير ، إضافة إلى تدهور العلاقات السياسية المصرية مع بعض الدول ، وقلة المعلومات المتاحة عن الأسواق الخارجية ، وعدم توفر وسائل للترويج والإعلان عن تلك السلع ، وبعد المسافة بين مصر وبعض أسواق الدول المستوردة (شكل ١١) ، وكذلك ضعف الأجهزة الرقابية فى الدولة ، إضافة إلى قلة الإنتاج ، لانكماش المساحة المزروعة بالقطن ، كل هذه العوامل وغيرها ، أثرت سلباً فى حجم الصادرات المصرية من الغزل والنسيج ، حيث تراجعت مكانة مصر التصديرية لتلك السلع ، بعدما كانت تحتل مركزاً متقدمًا ، لذا يجب صياغة برنامج وطنى لإعادة تأهيل الصناعة المصرية ، بحيث يجعلها قادرة على الصمود فى القرن الحادى والعشرين بمستويات أفضل ، خاصة أنها تعد من الصناعات الأولى بمصر.

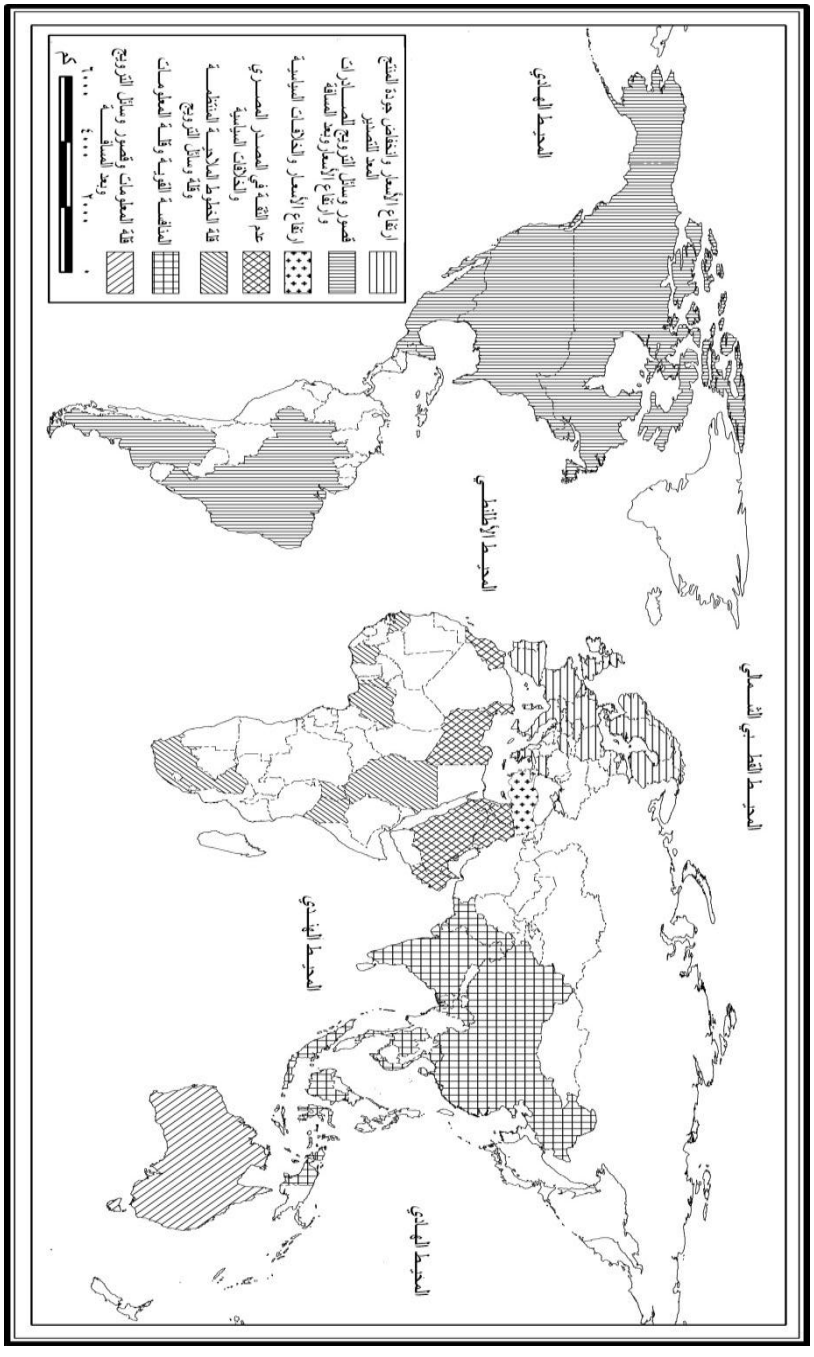

شكل (١١) أبرز المشكلات التى تعانى منها صادرات الغزل والنسيج القطنى المصرى إلى الأسواق العالمية عام ٢٠١٣

النتائج والتوصيات

أسفرت الدراسة السابقة لمشكلات صادرات الغزل والنسيج القطنى المصرى عن العديد من النتائج نجملها فيما يلى :

– تعدد المشكلات التى تواجه صادرات مصر من الغزول والمنسوجات القطنية عام ٢٠١٣ ، والتى أمكن تقسيمها إلى خمس مجموعات رئيسة ، أولاها مرتبطة بالإنتاج ، وثانيتها بالنقل ، وثالثتها بالتسويق ، ورابعتها بالسياسة الحكومية والرقابية ، وخامستها بالمشكلات السياسية .

– تصدر عدم توافر المادة الخام المحلية ، وانخفاض جودتها ، وارتفاع أسعارها ، ونقص العمالة الفنية والمغالاه فى أجورها ، وقِدم الآلات والمعدات ، وعدم مطابقة المنتج للمواصفات القياسية العالمية ، وعدم توافر الطاقة وارتفاع أسعارها ، والانقطاع المفاجئ للكهرباء المشكلات المرتبطة بالإنتاج ، وللتغلب عليها توصى الدراسة بفرض ضريبة إغراق على الأقطان المستوردة ، وتأهيل الكوادر الفنية ، وتطبيق نظام حوافز للتصدير مثل وضع أسعار تشجيعية للكهرباء والمياه والوقود للشركات التى تمثل نسبة صادراتها ٣٠٪ على الأقل من حجم مبيعاتها .

– تعد كثرة الإجراءات وتكدس البضائع فى الموانئ إحدى مشكلات تصدير الغزل والنسيج المصرى المرتبطة بالنقل ، وعلى ذلك توصى الدراسة بزيادة أعداد الخطوط الملاحية والسفن ، وطائرات الشحن ومنح المصدرين فراغات مناسبة بالطائرات ، وتسهيل الإجراءات الإدارية داخل الموانئ .

– تتمثل أهم المشكلات التسويقية فى انخفاض جودة المنتج المعد للتصدير، واقتصار وسائل الترويج للصادرات المصرية

علـى المعـارض غيـر المنتظمـة ومواقـع الإنترنـت ، وعـدم تـوافر قاعـدة معلومـات متكاملـة للمصـدر المصـرى عـن اتجاهـات المسـتهلكين وأذواقهـم ، وحجـم وطبيعـة الطلـب ، وللتغلـب علـى ذلـك توصـى الدراسـة بالاهتمـام بجـودة المنـتج ، والعمـل علـى تشـجيع إنشـاء شـركات متخصصـة فـى مجـال التسـويق الخارجى ، وتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالتصدير .

– تعـد كثـرة تعـديل القـوانين واللـوائح وتضـارب القـرارات المنظمـة للتصـدير ، وعـدم وضـوح السياسـة التصـديرية ، والقيـود الحكوميـة علـى تسـعير الصـادرات ، إضـافة إلـى القيـود الجمركيـة وغيـر الجمركيـة مـن المشـكلات المهمـة المرتبطـة بالسياسـة الحكوميـة ، إذ تقـف عقبـة أمـام المصـدرين وتعـوق نمـو الصـادرات المصـرية ، وعلـى ذلـك توصـى الدراسـة بضـرورة تيسـير العمـل فـى مجـال التصـدير، ممـا يسـهم فـى إزالة الكثير من عقبات التصدير ، خاصة " البيروقراطية " .

– يـؤدى تعـدد هيئـات الإشـراف والرقابـة علـى الصـادرات فـى مصـر إلـى تفتـت المسـئولية وتعـارض القـرارات والإجـراءات ، ومـن ثـم توصـى الدراسـة بتجميـع مسـؤليات تلـك الأجهـزة فـى جهـة واحـدة مثـل " الهيئـة العامـة لتنميـة الصـادرات " لسـهولة الإجراءات وعدم تعارضها ، ومن ثم تيسير عملية التصدير.

– لـم تسـتطع الأجهـزة الرقابيـة فـى الدولـة أن تحـول دون تصـدير السـلع الرديئـة غيـر المطابقـة للمواصـفات القياسـية التـى تسـئ إلـى سـمعة الإنتـاج المصـرى ، خاصـة فـى مجـال الصـناعات النسـيجية ، الأمـر الـذى أدى إلـى تراجـع مكانـة مصر التصديرية فى الغزل والنسيج .

-انخفاض حجم التبادل التجارى بين مصر وتركيا ، خاصة فى مجال استيراد الغزول القطنية ، بل أن الأمر تعدى لقطع العلاقات التجارية فى مجال استيراد المنسوجات ، بسبب توتر العلاقات السياسية بين البلدين منذ عام ٢٠١٣ ، والحال نفسه مع العراق منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ ، والتى أدت إلى وقف التبادل التجارى بين البلدين خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين فى مجال استيراد الغزل والنسيج ، مع ملاحظة أن مستقبل الصادرات النسيجية المصرية وقدرتها يتوقف على الصمود خلال السنوات القادمة على قدرة الدولة فى التغلب على المشاكل والمعوقات التى تواجه هذه الصناعة مع توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية ، التى تسهم فى نقل التكنولوجيا من الخارج .

جامعة دمنهور

كلية الآداب

قسم الجغرافية

ملحق (١) نموذج استبيان

خاص بشركات إنتاج الغزل والنسيج وتصديرها

" جميع البيانات سرية وتستخدم فى أغراض البحث العلمى "

أولا : بيانات عامة

١ – اسم الشركة :

٢ – مجال عمل الشركة : أ – إنتاج :

ب – تصدير:

٣ – القطاع التابع له الشركة : أ – العام ب – الخاص

جـ – الاستثمارى

٤ – الأسواق التى يتم التعامل معها :

– الأوروبية – الأمريكية – الآسيوية – الأفريقية – العربية – أخرى تذكر

ثانيا : مشكلات الإنتاج

٥ – عدم توافر المواد الخام المحلية .

٦ – عدم جودة المواد الخام المحلية .

٧ – ارتفاع أسعار المواد الخام المحلية .

٨ – صعوبة الحصول على المادة الخام : نعم لا

٩– إذا كانت الاجابه بنعم فلماذا

١٠ – تأخر الحصول على المادة الخام و لماذا:

١١ – نقص الكفاءة الفنية .

١٢ – قدم الآلات والمعدات المستخدمة .

١٣ – عدم توافر الطاقة اللازمة للإنتاج .

١٤ – ارتفاع أسعار الطاقة اللازمة للإنتاج .

١٥ – هروب بعض العمالة المدربة للعمل بالخارج .

١٦ – المغالاه فى أجور العمالة الفنية .

١٧ – ارتفاع نسبة الفقد فى الإنتاج (المنتج النهائى) .

١٨ – عدم توافر مراكز للتدريب .

١٩ – هل هناك مشكلات فى التوسع داخل المصانع بإنشاء مبانى جديدة داخل الشركه : نعم ( ) لا ( ).

٢٠ – إذا كانت الإجابة بنعم فما هى.....

٢١ – هل هناك مشكلات فى التوسع بشراء أراضى جديدة لبناء مصانع عليها : نعم ( ) لا ( ) .

٢٢ – هل هناك مشكلات فى السيولة النقدية للشركه لتوسعها : نعم ( ) لا ( ) .

٢٣ – هل هناك مشكلات فى تحديد سعر المنتج : نعم ( ) لا ( )

٢٤ – إذا كانت الإجابه بنعم فما هى.....

٢٥ – ارتفاع تكاليف الإنتاج لمستوى غير تنافسى ولماذا.....

٢٦–أخرى تذكر.....

ثالثا : مشكلات النقل

٢٧– عدم توافر خطوط ملاحية منتظمة إلى بعض أسواق التصدير (ماهى.....)

٢٨ – كثرة الإجراءات والتعقيدات وتكدس البضائع فى الموانئ التصديرية (ماهى .....)

٢٩ – بُعد المسافة بين مصر والدول المستورده (ماهى.....

٣٠ – ارتفاع تكاليف النقل إلى بعض أسواق التصدير .

رابعًا : مشكلات التسويق

٣١ – انخفاض جودة المنتج المعد للتصدير .

٣٢ – قلة المعلومات المتاحة عن الأسواق الخارجية .

٣٣ – قصور وسائل الترويج للصادرات .

٣٤ – عدم كفاية أوكفاءة قسم بحوث التسويق

٣٥ – الالتزام الصارم فى مواعيد استلام الشحنات .

٣٦ – تعدد أسواق المستوردين .

٣٧ – المنافسة القوية من السلع الأجنبية المماثلة للصادرات المصرية (خاصة من.....)

٣٨– توقف بعض الأسواق عن الاستيراد ولماذا ؟ .....)

خامسًا : مشكلات مرتبطة بالسياسة الحكومية والرقابية

٣٩– كثرة تعديل القوانين واللوائح المنظمة للتصدير(ماهى..... ....)

٤٠ القيود الحكومية على تسعير الصادرات (ماهى.....)

٤١– القيود الجمركية التى تفرضها بعض الدول على وارداتها (ماهى..... ...)

٤٢– القيود غير الجمركية التى تفرضها بعض الدول على وارداتها(ماهى.....)

٤٣– تعدد هيئات الإشراف والرقابة على الصادرات (ماهى.....)

٤٤– ضعف الأجهزة الرقابية فى الدولة (لماذا .....)

٤٥ عدم تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور فعال فى مجال التصدير .

٤٦– أخرى (تذكر.....)

سادسًا : مشكلات سياسية

٤٧ – تتدهور العلاقات السياسية مع بعض الدول (ماهى.....)

سابعًا : المشكلات مع الأسواق والحلول

٤٨ – ماهى المشكلات التى تواجه شركتكم عند التعامل مع الأسواق الآتيه :

أ– الأوروبية.....

ب–الآسيوية.....

ج–الأمريكية.....

د–السوق.العربية.....

هـ.السوق.الأفريقية .....

و أخرى (تذكر ما هى) :.....

٤٩– ماهى مقترحاتك لتنمية صادرات كل من :

أ.الغزل: .....

ب.النسيج: .....

المصادر والمراجع

أولاً : باللغة العربية

١- **أحمد عبدالونيس (٢٠٠٠)** : مصر والتجمعات الإقليمية الآسيوية ، العلاقات المصرية الآسيوية ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

٢- **أحمد فتحى سرور (٢٠٠٠)** : تقرير اللجنة العامة عن الصادرات المصرية ، الفصل التشريعى السابع دور الانعقاد العادى الخامس ، اللجنة العامة ، مجلس الشعب ، ١٠ / مايو.

٣ – **الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس الجاهزة (٢٠٠١)** : الحالة الفنية للآلات والمعدات القائمة فى شركات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، تقرير غير منشور ، القاهرة.

٤ – **الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس** ، قطاع التسويق والتخطيط ، الإدارة العامة للتخطيط ، بيانات غير منشورة .

٥ – **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة** ، بيانات غير مصنفة .

٦ – **أندريه كيرفين ، وجيرارفيات (١٩٧٣)** : أجهزة الاقتصاد الدولى ، ترجمة صليب بطرس ، دار النهضة العربية ، القاهرة.

٧ – **جمال الدين زورق (١٩٩٨)** : سياسات التجارة الخارجية وسبل التصحيح ، معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربى ، أبوظبى .

٨ – **جودة عبد الخالق وزملاؤه (٢٠٠٥)** : الصناعة والتصنيع فى مصر. الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة .

٩ – **حاتم جعفر** (٢٠٠٠) : تحرير التجارة الدولية فى إطار جولة أوروجواى وآثارها المادية على صناعة السيارات فى مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة حلوان .

١٠ – **حسن صنديد** (١٩٩٢) : مشاكل الموانئ وتطوير العمل فيها كوسيلة لتطوير أساليب وإجراءات التصدير ، القاهرة .

١١ – **سامى عفيفى حاتم** (٢٠٠٠) : استراتيجية تنمية الصادرات السعودية ، والمنظومة الوطنية لتنمية الصادرات المصرية ، بحثان مقدمان إلى المؤتمر الدولى الأول ، بجامعة حلوان فى الجزء الأول فى (٨ – ١٠) مايو ، القاهرة .

١٢ – **سمير عبدالعزيز** (١٩٩٦) : التجارة العالمية وجات ١٩٩٤ ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية .

١٣ – **صلاح الدين عيد محمد** (٢٠٠٥) : دور الصادرات السلعية فى تنمية الاقتصاد المصرى ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

١٤ – **صلاح عبدالجابر عيسي** (٢٠٠٢) : التقويم الجغرافى للتجارة البينية العربية ، بحوث وتوصيات الملتقى الثانى للجغرافيين العرب ، الجزء الثانى فى (٢٠ – ٢٢) نوفمبر ، القاهرة.

١٥ – **صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج** ، التقرير السنوي ، بيانات غير منشورة ، أعداد متفرقة .

١٦ – **صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج** ، النشرة الربع سنوية ، بيانات غير منشورة ، أعداد متفرقة .

١٧ – **على عبدالعزيز سليمان (٢٠٠٥)** : العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجى – الواقع وآفاق المستقبل حتى عام ٢٠٢٠ ، دار الشروق ، القاهرة .

١٨ – **عمر سالمان (٢٠٠٣)** : قراءات فى تجارة مصر الخارجية " فى ظل متغيرات البيئة العالمية المعاصرة " جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى ، جامعة حلوان .

١٩– **فؤاد محمد الصقار (١٩٩٩)** : جغرافية التجارة الدولية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية.

٢٠ – **محمد إبراهيم أبو شادى (٢٠١٠)** : المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) ومردوداتها على الاقتصاد المصرى ، دار النهضة العربية ، القاهرة.

٢١ – **محمد الفتحى بكير (٢٠٠٨)** : الجغرافيا الاقتصادية – أسس وتطبيقات ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .

٢٢ – **محمد خميس الزوكة (١٩٧٥)** : اتجاهات التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية ، المجلة العربية الجغرافية ، العدد الثامن ، القاهرة .

٢٣ – **محمد خميس الزوكة (٢٠٠٢)** : جغرافية التجارة الدولية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .

٢٤ – **محمد سيد أبو السعود جمعة (٢٠٠٦)** : الاستثمار الأجنبى المباشر وأثره على قطاع الغزل والنسيج فى مصر : دراسة تطبيقية ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

٢٥ – **محمد عبدالقادر عبد الحميد شنيشن (٢٠٠٠)** : صادرات القطن الخام المصرى من منظور جغرافى ، ندوة أ.د سليمان حزين ، ٢٦ يوليو ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .

٢٦ – **محمد عبدالقادر عبد الحميد شنيشن (٢٠١٠)** : الجغرافية الاقتصادية " الاتجاهات والتطبيق " ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .

٢٧ – **مرفت أحمد وصفى (٢٠٠٤)** : مفهوم المبادرة الأمريكية وأثرها على إقامة مناطق تجارة حرة مع بلدان الشرق الأوسط بالاشارة إلى حالة مصر ، معهد التخطيط القومى، القاهرة.

٢٨ – **معهد التخطيط القومى (٢٠٠٣)** : التعاون الاقتصادى المصرى الدولى (دراسة بعض حالات الشراكة) ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٤٠ .

٢٩ – **معهد التخطيط القومى (٢٠٠٦)** : ، السوق المصرية للغزول سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٢٠ .

٣٠– **وزارة الزراعة** ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، سنوات مختلفة .

ثانيًا : باللغة الأجنبية

1- **Alexander, J. W. (1963)** : Economic Geography , New York .

2 - **Bela Balassa (1961)** : The Theory of Economic Integration , Home wood,III .

3- **Chemonics international (1993)** : Assessment of Potential for Liberdization and Provisional of the Egypt cotton Textile subsector .

4 - **Cotton World Statistics** , D.C Various Issues.

5- **Eric Sheppard , and TR . evor., J. Parnes , (2000)** : A companion to Economic Geography , bnackwell publishers . LTD , First published, Oxford .

6 - **FAO Year Book (2003)** : various issues .

7- **Thonpson , R.S .(1967)** : and conkning, E.C., Geography of International trade , Englewood – ciff , N.J. .